

## الفصل الثالث المشهد السياسي الداخلي

أنطوان شلحت

مدخل

(\*\*) « يشمئز اليمين الإسرائيلي من مبادئ الديمقراطية الليبرالية ويحتقر أصول اللعبة فيها ، وجوهر الثورة الدستورية لهذا اليمين هو ضمان التفوق المطلق للهوية الإثنية والدينية للقبيلة» ؛

(\*\*) «لقد حلت محل إسرائيل المتحضرة إسرائيل أخرى ظلامية . ومع أن تاريخنا شهد لحظات مظلمة ، كما جرت في الماضي محاولات لإسكات الصحف والهجوم على الجهاز القضائي ، إلا أننا لم نشهد يوماً مثل هذه الحملة الواسعة النطاق من أجل تشويه وجه إسرائيل واستبداله بوجه آخر» ؛

(\*\*) «في هذا الخريف (خريف ٢٠١١) نشبت حرب ثقافية في إسرائيل ولا أقل من ذلك ، وهي مشتعلة في جبهات أوسع وأعمق كثيراً مما يبدو للعيان . إن الهدف المقصود بهذه الحرب ليس نظام الدولة فحسب والذي يعتبر مسألة مصيرية ، وإنما أساساً صورة إسرائيل وطابعها العام» ؛

(\*\*) «إذا لم نبادر نحن جميعاً إلى كبح ما يعد له اليمين الجديد في إسرائيل فإننا سنكون عرضة لكارثة كبيرة على غرار الكوارث التي سبق أن تعرضت لها دول أخرى لم تقف بالمرصاد لليمين المتطرف مثل ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا» ؛

(\*\*) «لا يمكن التعويل على الكنيست الحالي لكبح موجة القوانين المعادية للمحكمة العليا ومبادئ وثيقة الاستقلال ، وعلينا أن نصلي لأن تسفر نتائج الانتخابات العامة المقبلة عن ولادة كنيست يكون ذا أكثرية عقلانية» ؛

(\*\*) «إن ما نشهده أمام أعيننا الآن هو محاولة منهجية لتغيير أصول اللعبة الديمقراطية

وصورة إسرائيل من الأساس ، وذلك بهدف تحويلها إلى دولة ديمقراطية  
يهودية دينية يمينية متممة ، يكون التشديد فيها على طابعها اليهودي لا على  
طابعها الديمقراطي» ؛

(\*\*\*) «تقف الديمقراطية في إسرائيل اليوم على حافة الهاوية بسبب اقتراحات  
القوانين القومية والشعبوية التي قدمتها إلى الكنيست مجموعات من اليمين  
تحاول السيطرة على الرأي العام ، الأمر الذي يشكل خطراً على استمرار هذه  
الديمقراطية» .

هذه الاقتباسات هي من مقالات تحليلية كتبها على التوالي خلال العام ٢٠١١  
كل من : البروفسور زئيف شتينهليل ؛ آري شافيط ؛ غدعون ليفي ؛ شلومو كوهين ؛  
البروفسور أمنون روبنشتاين ؛ شالوم يروشمالي ، وعضو الكنيست أفيشاي برافرمان ،  
تشكل غيضاً من فيض المقالات والتعليقات التي أوجز بواسطتها عدد كبير من المحللين  
السياسيين والأساتذة الجامعيين في إسرائيل الوقائع الجوهرية التي شهدتها المشهد  
السياسي والحزبي الإسرائيلي الداخلي خلال العام الفائت ، والذي استمر فيه اليمين  
في دفع مزيد من مبادراته الرامية إلى تكريس سيطرته على المناخ السياسي والاجتماعي  
العام إلى الأمام ، من خلال استغلال واقع وجود ائتلاف يميني مستقر .

وفضلاً عن هذا الحراك اليميني في مجال سن القوانين ، والتي كان أبرزها «قانون  
منع المقاطعة» ، و «قانون القذف والتشهير» ، ومشروع القانون المسمى «إسرائيل -  
الدولة القومية للشعب اليهودي» المعروف باسم «قانون ديختر» ، فقد شهد العام  
الفائت أحداثاً بارزة أخرى على المستوى الداخلي في مقدمها الهجوم على المحكمة  
العليا لكبح توجهاتها الليبرالية ، وعلى المنظمات اليسارية ، وعلى وسائل الإعلام  
والصحافيين ، وعلى التيارات الأكاديمية النقدية ، بالإضافة إلى تصعيد الهجوم على  
المواطنين الفلسطينيين سواء من خلال سن قوانين أخرى ، أو من خلال اتخاذ إجراءات  
ترمي إلى تضييق الخناق على حقوقهم ووجودهم كما هي الحال في منطقة النقب .  
وأشارت تحليلات كثيرة إلى أن حزب الليكود آخذ في التطرف اليميني أكثر فأكثر ،  
وهذا ما دلت عليه أيضاً نتائج الانتخابات التمهيدية لرئاسة الحزب التي جرت في ١٣  
كانون الثاني ٢٠١٢ .

وكنا قد أكدنا في التقرير السابق أن العنصر الأبرز الذي اتسم به المشهد السياسي  
الإسرائيلي الداخلي خلال العام ٢٠١٠ تمثل في تواتر محاولات تكريس سيطرة  
اليمين على الخريطة الحزبية وعلى المناخ السياسي العام ، لافتين إلى أن ثمة من يعتقد

---

شهد العام الفائت أحداثاً بارزة  
أخرى على المستوى الداخلي في  
مقدمها الهجوم على المحكمة  
العليا لكبح توجهاتها الليبرالية،  
وعلى المنظمات اليسارية، وعلى  
وسائل الإعلام والصحافيين،  
وعلى التيارات الأكاديمية  
النقدية، بالإضافة إلى  
تصعيد الهجوم على المواطنين  
الفلسطينيين

---

---

أشارت تحليلات كثيرة إلى أن  
حزب الليكود آخذ في التطرف  
اليميني أكثر فأكثر

---

أن حصيلة هذه المحاولات هي أن اليمين الأيديولوجي في إسرائيل «أنجز» في نهاية ذلك العام «انقلاباً تاماً» ظل يعمل على دفعه قدماً منذ العام ٢٠٠٠ .

وجرى تحديد غاية هذا الانقلاب، ضمن أشياء أخرى، في منع فلول اليسار الإسرائيلي من أن تعرب عن آراء مغايرة، بداية على المستوى العام ومن ثم على المستوى التشريعي . وشددنا على أن ما يسعى اليمين في إسرائيل نحوه هو كبح الجدل الديمقراطي بشأن السياسة المطلوبة إزاء حل الصراع، والتجنّد العام من حول سياسة إدارة الصراع بما يخدم المصالح الإسرائيلية الضيقة .

كما أوردنا وقائع تثبت أن عملية سيطرة اليمين يتم تكريسها من الأعلى (من طرف الكنيست والحكومة والمؤسسة العسكرية والاستخباراتية)، وكذلك من الأسفل (من طرف حركات يمينية جديدة على غرار حركة «إم ترسو» التي تشكل تنظيمًا فوقيًا للحركات اليمينية، ومن طرف معاهد أبحاث ذات موارد مالية كبيرة مثل «مركز شاليم» و«معهد الإستراتيجية الصهيونية»، ومراكز دعاية وإعلام مثل «المشروع الإسرائيلي»<sup>١</sup>، وصحف في مقدمها صحيفة «إسرائيل هيوم» المجانية المقربة من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو واليمين الإسرائيلي، وصحافيين، ومن طرف قوى دينية مرجعية مثل الحاخامين، ومن طرف المستوطنين).

وهناك تركيز كبير على سنّ القوانين، التي تهدف من دون مواربة إلى تجريم أي معارضة لسياسة الحرب والعداء، وأي نقد لممارسات الجيش الإسرائيلي بما في ذلك ضد السكان المدنيين، وأي تماثل مع غير اليهود، وأي بحث عن حل أو تسوية للصراع تنأى عن الغايات الأمنية وعمّا يسمى بـ «المشكلة الديمغرافية».

وهذا الوضع أجمله المستشار القانوني لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، قائلاً: «تزداد يوماً بعد يوم الإشارات الميدانية التي تُظهر مفهوماً مدنياً جديداً لدى الإسرائيليين فحواه أن الأفكار السياسية التي تتجاوز الإجماع (القومي) تشكل خطراً، ومن يجرؤ على توجيه النقد إلى السلطة يتم النظر إليه على أنه يشكل تهديداً».

١ - «المشروع الإسرائيلي» (TIP) كما ورد في تعريفه على موقعه الإلكتروني هو منظمة دولية تعمل في الولايات المتحدة في مجال توفير معلومات عن إسرائيل والمنطقة للصحافة والجمهور العام . ويزود طاقم TIP باللغة العربية ببيانات وحقائق، ومصادر ومقالات، تحتوي على معلومات تخص إسرائيل والمنطقة . ويستضيف الطاقم بشكل منتظم متحدثين ومحللين رسميين إسرائيليين رفيعي المستوى، ويعمل كحلقة وصل تربط ما بين الصحافيين العاملين في إسرائيل وبين المفكرين الإسرائيليين، وذلك من أجل الوصول إلى مصدر موثوق به، ولتوفير مرجع للأسئلة حول إسرائيل . ويساعد TIP، من خلال توفير الحقائق والمعلومات ووسائل الإيضاح البصرية، على تقليص الانحياز والفجوات بين الحقيقة والدعاية حول إسرائيل . ولديه مكتب في القدس يستعين بعدد من الخبراء المختصين بالشرق الأوسط وصحافيين سابقين، ويستضيف مناسبات إعلامية، ويعقد مؤتمرات صحافية وجولات، ويوفر معلومات أساسية ومصادر لأكثر من ٤٠٠ صحافي يقيمون بصفة دائمة في إسرائيل .

---

هناك تركيز كبير على سنّ القوانين، التي تهدف من دون مواربة إلى تجريم أي معارضة لسياسة الحرب والعداء، وأي نقد لممارسات الجيش الإسرائيلي بما في ذلك ضد السكان المدنيين، وأي تماثل مع غير اليهود، وأي بحث عن حل أو تسوية للصراع تنأى عن الغايات الأمنية وعمّا يسمى بـ «المشكلة الديمغرافية».

---

هناك تواتر في محاولات  
كبح التيارات النقدية بين  
صفوف الجاليات اليهودية في  
الولايات المتحدة من خلال  
اتهامها باللاسامية

ولا ينحصر مسار تكريس سيطرة اليمين وهيمته في إسرائيل فقط ، حيث بين تقرير في صحيفة «هآرتس» (٢٥/٣/٢٠١١) أن هناك تواتراً في محاولات كبح التيارات النقدية بين صفوف الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة من خلال اتهامها باللاسامية . وخلصنا إلى أن ذلك كله ناجم ، من جهة أولى ، عن الحالة التي آل إليها اليسار الصهيوني منذ العام ٢٠٠٠ وارتباطاً بما شهده . وقال أحد أقطاب هذا اليسار ، وهو الرئيس السابق لحزب ميرتس حاييم أوران : إن وزير الدفاع إيهود باراك ، الرئيس السابق لحزب العمل ، هو الذي سدّد الضربة الأكبر لهذا اليسار منذ أن ثبت في أذهان الرأي العام مقولة «لا يوجد شريك» (فلسطيني) في العام ٢٠٠٠ . كما كشف النقاب عن أن رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت أسرّ له بأن باراك هو من حال في أثناء ولايته دون دفع العملية السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية قدماً (من مقابلة أدلى بها إلى صحيفة «هآرتس» عقب استقالته ونُشرت في ١٩/٣/٢٠١١) . ووفقاً لتعبير محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس» يوسي فيرتر فإن مطاردة اليمين البرلماني لـ «اليسار» بمعناه الواسع تتسارع طرداً بالتناسب مع ضعف اليسار .<sup>٢</sup>

ومن جهة أخرى فإنه ناجم أيضاً عن حالة المجتمع الإسرائيلي ، حيث تشير آخر استطلاعات الرأي العام المعمقة إلى تفاقم الاستحواذ الديمغرافي ، وإلى اتساع الفجوة بين المبدأ الديمقراطي وبين السلوك العملي بهدي هذا المبدأ . ونتيجة لهذه الوقائع شهد انتهاء العام ٢٠١٠ انطلاق جدل اتسع نطاقه خلال العام ٢٠١١ بشأن ما إذا كانت إسرائيل سائرة نحو الفاشية؟ .

وانصب معظم هذا الجدل في متربات «الحراك» الذي يقوده حزب «يسرائيل بيتينو» اليميني المتطرف بزعامة وزير الخارجية أفيغدور ليرمان ، وأساساً ضد الفلسطينيين في إسرائيل و ضد المنظمات اليسارية . ففي المقابلة المذكورة أعلاه قال أوران : إن ليرمان يخيفه ، مؤكداً ما يلي : «إن ما أراه يخيفني ، وما لا أراه يخيفني أكثر . ولا شك في أنه (ليرمان) يقود خطوات غايتها الفشستة المخططة سلفاً» .

وتجدر الإشارة إلى أن ليرمان لا يعتبر زعيم اليهود الروس فحسب ، وإنما يتطلع إلى أن يكون زعيماً فريداً من نوعه لليمين في إسرائيل كلها ، فضلاً عن أنه يتغذى على قاعدة شعبية تتسع باضطراد .

وفي الفاتح من نيسان ٢٠١٢ تصادف ذكرى مرور ثلاثة أعوام على تأليف الحكومة الإسرائيلية الحالية (حكومة بنيامين نتنياهو الثانية) والتي اتسمت لدى تشكيلها بطابع

تشير آخر استطلاعات الرأي  
العام المعمقة إلى تفاقم  
الاستحواذ الديمغرافي،  
والى اتساع الفجوة بين المبدأ  
الديمقراطي وبين السلوك  
العملي

٢ - يوسي فيرتر : «حكومة إسرائيل الفعلية» ، هآرتس ، ١٥ تموز ٢٠١١ .

هذه الحكومة استمرت في تنفيذ مشاريع الاستيطان ولا سيما تلك المتعلقة بتهويد القدس المحتلة، وفي عرقلة استئناف المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية

يميني سافر . وهذا الطابع تعزز أكثر فأكثر ، وخصوصاً في ضوء تصاعد الهجمة التي يؤججها حزب «يسرائيل بيتينو» اليميني المتطرف على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ، وعلى الحريات الديمقراطية عامة ، والتي تحظى بمزيد من تأييد سائر عناصر الحكومة .

كما أن طابع الحكومة اليميني تعزز في إثر قيام باراك بتفكيك حزب العمل (المحسوب على «اليسار الصهيوني») والانشقاق عنه وإعلان إقامة كتلة مستقلة باسم «استقلال» (عسماؤوت) ، وفي ضوء اتهام مسؤولين كبار في العمل باراك بأنه «ليس نسخة ثانية عن الليكود وإنما نسخة طبق الأصل عن ليبرمان» . وفيما بقيت «كتلة باراك» في الائتلاف فإن سائر أعضاء كتلة العمل استقالوا منه فور حدوث هذا الانشقاق .

كذلك فإن هذه الحكومة استمرت في تنفيذ مشاريع الاستيطان ولا سيما تلك المتعلقة بتهويد القدس المحتلة ، وفي عرقلة استئناف المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية . هذا الفصل سيتناول الوقائع الرئيسة لتعزز طابع الحكومة اليميني وانعكاس ذلك على سياستها الداخلية ، بقدر انعكاسه على السياسة الخارجية . كما أنه سيعرض أبرز المستجدات التي شهدتها العام ٢٠١١ والمرتبطة بالمشهد السياسي والحزبي الداخلي في إسرائيل .

## جدول أعمال اليمين الإسرائيلي الجديد

من الملاحظ أن بعض الذين اقتبسنا أقوالهم أعلاه اختار أن يستعمل مصطلح «اليمين الإسرائيلي الجديد» بغية إقامة حدّ فاصل بينه وبين ما سمي بـ «اليمين العقلاني» ، ولا سيما الذي يمثل عليه أشخاص في قيادة حزب الليكود الحاكم على غرار الوزيرين دان مريدور وبيني بيغن ، ورئيس الكنيست رؤوفين ريفلين ، ووزير الدفاع الأسبق موشيه أرنس ، مؤكداً في الوقت نفسه أن هذا اليمين الجديد هو الذي بات يقرر جدول الأعمال العام والخطاب السياسي في إسرائيل .

ويتألف هذا اليمين الجديد من تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينياً) ، والأحزاب المتدينة ، والمستوطنين ، وأعضاء الكنيست المتطرفين في كل من حزبي الليكود وكاديفا ، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «يسرائيل بيتينو» ، وحرمة «إم ترتسو» وغيرهم .

وهناك إجماع لدى هذا البعض على أن اليمين الجديد يتطلع على المدى البعيد إلى ترسيخ واقع غير ديمقراطي في إسرائيل ، وأنه نجح حتى الآن في أن يصرف نظر الرأي العام عن مسائل مصيرية مثل عملية السلام ، والخطر النووي الإيراني ، وتطورات

يتألف اليمين الجديد من تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينياً) ، والأحزاب المتدينة ، والمستوطنين ، وأعضاء الكنيست المتطرفين في كل من حزبي الليكود وكاديفا ، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «يسرائيل بيتينو» ، وحرمة «إم ترتسو» وغيرهم

ثورات «الربيع العربي»، والتصدعات داخل المجتمع الإسرائيلي، وفي أن يجعل اهتمام هذا الرأي العام منصباً على مسائل هامشية مثل حظر ذكر كلمة النكبة، ومحاربة نشاط المنظمات اليسارية التي تدافع عن حقوق الإنسان، ومنع رفع الأذان في المساجد، وتأجيج الهجوم على المحكمة العليا.

#### وعادة ما يجري إرفاق هذا التحليل بملاحظتين:

- **الأولى**، أن كثيرين من قادة اليمين الإسرائيلي الجديد هم أشخاص هاجروا إلى البلاد من دول الاتحاد السوفياتي السابق في تسعينيات القرن العشرين الفائت، وأن المتضرر الرئيس من ممارساتهم هو «اليمين العقلاني» الذي ما زال ملتزماً «معادلة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية»؛
- **الثانية**، أن رئيس الحكومة نتنياهو لا يقف في وجه هذا اليمين الجديد العنصري، وأنه في حال استمراره في اتخاذ هذا الموقف فإن هذا اليمين سيلحق ضرراً فادحاً به هو أيضاً، لأن سيطرته على جدول الأعمال العام والخطاب السياسي أدت حتى الآن إلى حدوث أزمة كبيرة بين إسرائيل وبين أصدقائها في العالم، وفي مقدمهم الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية، والجاليات اليهودية في أوروبا وأميركا الشمالية.<sup>٣</sup>

---

كثيرون من قادة اليمين الجديد هم ممن هاجروا إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفياتي السابق

---

ويؤكد المحلل السياسي في صحيفة «معاريف» شالوم يروشالمي أن هناك تقاسماً للأدوار بين عدد من الشخصيات التي تؤدي دوراً كبيراً على صعيد دفع تنفيذ خطة تغيير قواعد اللعبة بشكل كامل وتحويل إسرائيل إلى نوع من الدولة الديمقراطية اليهودية - الدينية المتعصبة، التي تعتمد على الطابع اليهودي أكثر مما تركز على الطابع الديمقراطي، وأن من يشترك في تنفيذ هذه الخطة هم كل من: وزير العدل يعقوب نئمان، ورئيس كتلة الليكود وكتل الائتلاف عضو الكنيست زئيف إلكين (ليكود)، ورئيس لجنة الكنيست عضو الكنيست ياريف ليفين (ليكود)، ورئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست دافيد روتيم («إسرائيل بيتينو»)، بالإضافة إلى أعضاء الكنيست من الليكود: داني دانون وأوفير أكونيس وتسيبي حوتوفيلي. ويتزعم هؤلاء رئيس الحكومة الذي أخذ يتجه نحو هذا المسار الخطر المعادي للديمقراطية، لكننا نراه يغير أحياناً تكتيكه ويتراجع إلى الوراء ليعاود هجموه من جديد. فعندما شعر أن موافقته على فكرة إخضاع المرشحين لمنصب قضاة في محكمة العدل العليا للمثول أمام لجان كنيست هي أمر مبالغ فيه تراجع عنها، وطلب من نئمان التخلي عن الفكرة. وهذا

٣ - شلومو كوهين: «اليمين الجديد في إسرائيل»، يديعوت أحرونوت، ٤ كانون الثاني ٢٠١٢.

ما جرى أيضاً بالنسبة للقانون الذي يحظر على جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان الحصول على مساعدات مالية من الخارج الذي قرّر تجميده . وبرأي يروشالمي فإن إسرائيل «تسير في اتجاه نظام يبعدها عن الديمقراطية الغربية ، ويحولها إلى دولة مختلفة حيث لن يكون هناك وجود لليسار العلماني ولا لحقوق الأقليات» .<sup>٤</sup>

وفي سياق مقابلة صحافية مطوّلة أجراها يروشالمي مع عضو الكنيست ياريف ليفين (ليكود) ، رئيس لجنة الكنيست وأحد أكثر النشيطين في ميدان سن القوانين الرامية إلى تغيير أصول اللعبة الداخلية ، حدّد هذا الأخير بملء الوضوح أن غاية هذه الحملة التشريعية تتمثل في إصابة ثلاثة أهداف على المستوى الإسرائيلي الداخلي .

**وهذه الأهداف هي:**

**أولاً**، المحكمة العليا التي وصفها ليفين بأنها «تيار يساري لنخبة ضئيلة من حي رحافيا الأشكنازي (في القدس الغربية) تتبنى جدول أعمال ما بعد صهيوني»؛

**ثانياً**، وسائل الإعلام التي وصفها بأنها «تمارس حرية التشهير والتحقيق»؛

**ثالثاً**، منظمات المجتمع المدني اليسارية وأساساً منظمات حقوق الإنسان التي قال إنها «تلحق أضراراً فادحة بالسيادة الإسرائيلية» .<sup>٥</sup>

وقال المراسل السياسي لصحيفة «يديعوت أحرونوت»: عشية انتهاء العام ٢٠١١ إن رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيريس لم يعد على استعداد لأن يلتزم الصمت إزاء موجة القوانين الأخيرة التي يحاول اليمين أن يسنها في الكنيست .

وفي حديث خاص أدلى به إلى الصحيفة قال بيريس : إن مشروع القانون الذي يسعى لتجفيف مصادر تمويل المنظمات اليسارية (منظمات حقوق الإنسان) ، ومشروع القانون الذي ينص على منع رفع الأذان في المساجد عبر مكبرات الصوت ، ومشروع تعديل قانون القذف والتشهير ، تجعله يشعر بالخجل الشديد .

وأضاف أن مشاريع القوانين هذه تشوّه صورة إسرائيل ، كما أن مشروع القانون الذي يقيّد عمل منظمات حقوق الإنسان سيؤدي إلى جعل النشاط المتعلق بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في إسرائيل متركّزاً في الخارج ، الأمر الذي من شأنه أن يضعف الضغوط التي يمارسها العالم على إسرائيل ، وأن يفاقم عزلتها في الساحة الدولية أكثر فأكثر . وأكد أن مشروع القانون الخاص بشأن منع استعمال مكبرات الصوت في المساجد سيثير في حال سنّه غضب المسلمين في العالم أجمع وغضب العالم العربي برمته على إسرائيل . وأشار بيريس إلى أنه في الآونة الأخيرة يتلقى رسائل من زعماء ومعارف كثيرين له

٤ - شالوم يروشالمي : «عملية ثأر» ، معاريف ، ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١ .

٥ - شالوم يروشالمي : «عضو الكنيست ياريف ليفين : لن تكفوا فمي» ، معاريف ، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١ .

في العالم يعربون فيها عن قلقهم البالغ من موجة القوانين الأخيرة هذه، ويؤكدون أنها تلحق ضرراً فادحاً بالديمقراطية التي يجب أن تكون مستندة إلى قدر كبير من التسامح . لكنه ادعى أن رئيس الحكومة يدرك هذا الأمر جيداً، وهو يبذل جهوداً لمنع سن بعض هذا القوانين لا اعتقاده بأنها لا تساهم في تعزيز الديمقراطية الإسرائيلية .

كما كشف بيريس ، في أثناء حديثه ، أنه بادر إلى الاتصال هاتفياً بالمستشار القانوني للحكومة يهودا فاينشتاين وأعرب عن تأييده موقفه المعارض سن قوانين تقيّد حرية التعبير عن الرأي<sup>٦</sup> .

وأشار المحلل السياسي غدعون ليفي<sup>٧</sup> إلى أن الهجوم المتعدد الأذرع الأهودج الذي يشنه اليمين الجديد موجه ضد كل من النساء والعرب واليساريين والعمال الأجانب والجمعيات والصحافة وجهاز القضاء ، وكذلك ضد كل من يقف في طريق الثورة الثقافية التي يُراد إحداثها، وحذر من أن كل شيء يوشك أن يتغير، بدءاً بالموسيقى التي يتم الاستماع إليها وانتهاء ببرامج التلفاز التي تتم مشاهدتها، مروراً بالحافلة التي يجري السفر فيها والجنائز التي يشترك الناس فيها . وهذا في موازاة تغيير الجيش الإسرائيلي ، والتحويلات الطارئة على جهاز المحاكم، وتعرض مكانة المرأة إلى الرجم بالحجارة، ودفع العرب إلى ما وراء الجدار ومهاجري العمل إلى معسكرات الاعتقال . وبكلمات أخرى فإن إسرائيل تنطوي بين أسلاك شائكة وأسوار كما لو أنها تقول ليذهب العالم كله إلى الجحيم<sup>٨</sup> .

وبرأي ليفي فإن ثمة أيادي كثيرة تقف وراء هذه الثورة الثقافية، لكن لدى جميعها قاسم مشترك واحد هو الطموح إلى إسرائيل أخرى، غير غربية وغير منفتحة وغير حرة وغير علمانية . وهذه الأيدي هي : اليد القومية التي تسن القوانين المعادية للديمقراطية

---

أشار بيريس إلى أنه يتلقى في الأونة الأخيرة رسائل من زعماء ومعارف كثيرين له في العالم يعربون فيها عن قلقهم البالغ من موجة القوانين الأخيرة هذه، ويؤكدون أنها تلحق ضرراً فادحاً بالديمقراطية

---

٦ - إيتمار أيجنر : «شمعون بيريس : موجة القوانين الأخيرة في الكنيست مخجلة»، يديعوت أحرونوت، ١٣ كانون الأول ٢٠١١ .

٧ - غدعون ليفي : «حرب ثقافية في إسرائيل»، هآرتس، ١١ كانون الأول ٢٠١١ .

٨ - يشير الكاتب هنا إلى مصادقة الحكومة الإسرائيلية بالإجماع في ١١/١٢/٢٠١١ على خطة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الرامية إلى كبح موجات المتسللين غير الشرعيين من إفريقيا الذين يبحثون عن عمل، والتي ستشترك جميع الوزارات والدوائر الحكومية في تمويل ميزانيتها البالغة ٦٣٠ مليون شيكل، من خلال تقليص ٢ بالمئة من ميزانية كل وزارة . وتشدد الخطة على تعزيز الخطوات التطبيقية، وعلى زيادة الغرامات المفروضة على أولئك الذين يشغلون المتسللين . ووفقاً لمشروع القانون الذي طرح على الكنيست للمصادقة عليه سيكون في الإمكان فرض غرامات على شركات تشغل المتسللين تصل إلى ٧٥ ألف شيكل، وفي حالات معينة يتم إغلاق هذه الشركات والمؤسسات . وفضلاً عن ذلك سيتم تغيير نص القانون المعمول به بحيث يكون في الإمكان إطالة مدة اعتقال المتسللين من ٦٠ يوماً إلى ٣ أعوام . وقال رئيس الحكومة بعد المصادقة على الخطة : «إذا استلزم الأمر سنغلق شركات، وذلك كي لا يتم القضاء على المشروع المسمى دولة إسرائيل . إنني أشكر الوزراء على دعمهم المالي الذي سيبقي إمكان وقف هذه الظاهرة الخطرة التي تهدد الاقتصاد والمجتمع وأمن السكان في إسرائيل» . وأوضح نتنياهو أن الخطة تتضمن مسألتين : الأولى، استكمال أعمال إنشاء الجدار الأمني على طول منطقة الحدود مع مصر في المقطع الأصعب من ناحية تضاريسه الأرضية والواقع في محيط مدينة إيلات الجنوبية من خلال رصد ميزانية أخرى لهذا الغرض سعياً لإجراز المشروع كله في غضون أقل من عام، وتبلغ هذه الميزانية ٦٣٠ مليون شيكل؛ الثانية، إقامة منشآت اعتقال للمتسللين غير الشرعيين الذين سيتم فصلهم من أماكن عملهم أو عدم تشغيلهم أصلاً إلى حين إخراجهم من البلد (يديعوت أحرونوت، ١٢ كانون الأول ٢٠١١) .

والفاشية الجديدة، واليد الحريديّة التي تقوّض حرية الفرد ومساواة المرأة، واليد العنصرية التي تعمل على مجابهة غير اليهود، واليد الاستيطانية التي تعزّز قبضتها على ما يحدث داخل إسرائيل أيضًا، ويد خامسة تعبت بأجهزة التربية والثقافة والفنون.

أمّا البروفسور زئيف شتيرنهيل (الجامعة العبرية في القدس) فيؤكد أن هذا اليمين يعمل بذراعين: الذراع العنيفة (الصلبة)، وهي الذراع الاستيطانية، التي تحظى بحكم ذاتي إقليمي، وهي مزودة بالسلاح وتفرض سطوتها على الجيش والشرطة، والذراع المحترمة (الناعمة) التي تقوم بالعمل في الكنيسة. وفي قراءته فإن العنف اللفظي المعربد في المناطق الفلسطينية في كل يوم، والذي ينزلق أيضًا إلى الشارع الإسرائيلي، هو أقل خطرًا من نواح كثيرة من العمل البرلماني الهادئ والدؤوب الذي يفرغ بالتدريج الديمقراطية الإسرائيلية من مضمونها. ويضيف: إن تحويل غير اليهود إلى مواطنين ذوي مكانة أدنى هو الهدف الذي يتوق إليه أغلب اليمين الإسرائيلي، وباسم هذا التيار يعمل وزير العدل والخارجية في إسرائيل، بدعم من جانب كل القيادة البرلمانية لليمين، عدا رئيس الكنيسة. ويشدّد على أنه إذا منحت الدولة أفضلية قيمة لليهود، وهي أفضلية ستتدرج بالضرورة إلى أفضلية سياسية، إن لم تكن اجتماعية واقتصادية، فإنها تكفّ عن أن تكون دولة ديمقراطية.<sup>٩</sup>

---

«آري شافيط» لم تكن صورتنا  
يومًا بالبشاعة التي هي  
عليها اليوم

---

كما يتوّه في سياق آخر بأن اليمين الإسرائيلي، العلماني والديني على حدّ سواء، يتحدّى الآن المفهوم الجوهري للديمقراطية الليبرالية، ويشمئز من مبادئها ويحتقر قواعد اللعبة فيها. وجوهر الثورة الدستورية لليمين هو ضمان التفوّق المطلق للهوية الإثنية والدينية للقبيلة، ولذا فإن الدولة لا تعتبر وسيلة لضمان مصلحة كل مواطنيها، وإنما إطار يسمح بممارسة تفوق اليهود على غير اليهود. ويشدّد على أنه لا يجوز الخطأ في نوايا اليمين، ذلك بأن خطورة التشريعات المعادية للديمقراطية الحالية تنبع من واقع أنها مدرجة في نطاق مفهوم كلي، وتخدم هدفًا واضحًا، وهي ليست سوى مرحلة أولى في المعركة الكبرى لتغيير طابع المجتمع والدولة في إسرائيل.

ولخصّ المحلل السياسي آري شافيط حصيلة ما حدث خلال العام ٢٠١١ على النحو التالي: «لم تكن صورتنا يومًا بالبشاعة التي هي عليها اليوم، إذ يريد رئيس الحكومة إسكات آذان المساجد، وإغلاق القناة العاشرة (في التلفزيون الإسرائيلي)، في الوقت الذي يعبر فيه وزير الخارجية عن دعمه للديكتاتور الروسي (فلاديمير بوتين) الذي زوّر نتائج الانتخابات العامة في بلده، ولا يفعل وزير الدفاع شيئًا لوقف اعتداءات

---

٩ - زئيف شتيرنهيل: «اليمين سيفضي على الديمقراطية»، هآرتس، ١٧ تشرين الثاني ٢٠١١.

المستوطنين على الفلسطينيين والإساءة إلى الجنديات . وفي هذه الأيام، يحاول وزير العدل تحويل محكمة العدل العليا إلى فرع تابع له، ويسعى المستشار القانوني للحكومة لمنع وسائل الإعلام من التحقيق بشأن الشخصيات العامة، ويعد نائب وزير الصحة النساء عن المناسبات الرسمية، ويقوم رئيس كتل الائتلاف بزعزعة المجتمع المدني وإلغائه . أما المتدينون المتشددون فيعزلون النساء ويتسلطون على العلمانيين ويصقون على رجال الدين المسيحيين . ويقوم مخربون يهود بإحراق أماكن الصلاة التابعة للمسلمين، ويقتحمون معسكرات للجيش ويهاجمون الجنود . لقد حلت محل إسرائيل المتحضرة إسرائيل أخرى ظلامية . ومع أن تاريخنا شهد لحظات مظلمة، مثل مجزرة كفر قاسم، ومجزرة صبرا وشاتيلا، ومذبحة غولدشتاين، كما جرت في الماضي محاولات لإسكات الصحف والهجوم على الجهاز القضائي، إلا أننا لم نشهد يوماً مثل هذه الحملة الواسعة النطاق من أجل تشويه وجه إسرائيل واستبداله بوجه آخر<sup>١٠</sup> . وأشارت صحيفة «هآرتس» في مقال افتتاحي خاص إلى أنه حتى أكثر المؤيدين لإسرائيل بدأوا يعربون في الآونة الأخيرة عن يأسهم حيالها، وعن رغبتهم في أن يضعوا مسافة بينهم وبينها، رافضين ما يعتبرونه تخلياً إسرائيلياً عن «القيم المشتركة»، وتطرفها القومي والديني وإسكاتها للانتقادات . كما أشارت إلى أن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون عبرت عن قلقها الشديد من موجة القوانين المعادية للديمقراطية، وفي إثر ذلك جمد رئيس الحكومة مناقشة قانون تقييد نشاط منظمات حقوق الإنسان، لكنه لم يغير الخط العام لحكومته الذي بقي على ما هو عليه . وأكدت أن ما تحتاج إسرائيل إليه اليوم هو زعامة قادرة على إنقاذها من العزلة وعلى تقريبها من المجتمع الدولي<sup>١١</sup> .

في المقابل اعتبرت عضو الكنيست تسيبي حوتوفيلي (ليكود) أن تحذير الصحفيين في إسرائيل من تعرض الديمقراطية لهجوم على أسسها، هو مسألة فيها أكثر من وجهة نظر، فإذا كانت الديمقراطية هي سلطة الشعب، فإننا نشهد أطرافاً كثيرة تبذل كل ما في وسعها، وتخوض حملة منسقة جيداً، ضد ممارسة الشعب سلطته<sup>١٢</sup> .

١٠ - آري شافيط : «لم تكن صورتنا يوماً بالبشاعة التي هي عليها اليوم»، هآرتس، ١٥ كانون الأول ٢٠١١ .

١١ - هآرتس، ٩ كانون الأول ٢٠١١ .

١٢ - تسيبي حوتوفيلي : «الكنيست هو أيضاً مصدر التشريعات»، إسرائيل هيوم، ٥ كانون الأول ٢٠١١ .

## موجة القوانين اليمينية الجديدة

### قانون منع المقاطعة والهجوم على مناهضي الاستيطان

أقر الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة يوم ١١ تموز ٢٠١١ قانون منع المقاطعة الذي يتيح إمكان تقديم كل من يدعو إلى مقاطعة إسرائيل أو المستوطنات في المناطق المحتلة إلى المحاكمة. وأيد القانون ٤٧ عضو كنيست وعارضه ٣٨ عضوًا. وغاب رئيس الحكومة عن جلسة التصويت على القانون، كما غاب عنها عدة وزراء في مقدمهم وزير الخارجية والدفاع. وأعلنت كتلة «عتسماؤوت» الشريكة في الائتلاف الحكومي أنها تعارض القانون، وصوّت أعضاؤها ضده مع أعضاء كتل كاديا والعمل وميرتس والأحزاب العربية. وأعلنت ٤ منظمات لحقوق الإنسان هي «ائتلاف النساء من أجل السلام» و «أطباء من أجل حقوق الإنسان» و «اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب» و «عدالة» أنها ستقدم استئنافاً ضد القانون إلى المحكمة الإسرائيلية العليا نظرًا إلى ما ينطوي عليه من انتهاك لحرية التعبير عن الرأي ومن قمع للجدل العام بشأن الاحتلال. ودعت إدارة منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان» إلى إعلان العصيان المدني ضده بسبب انتهاكه لفظ حقوق الإنسان الأساسية. وأعلن حزب كاديا أن هذا القانون يلحق ضررًا فادحًا بإسرائيل وأن تهرّب رئيس الحكومة من التصويت عليه لا يعفيه من المسؤولية عن هذا الضرر، مؤكّدًا أن نتيجه تجاوز كل الخطوط الحمر للغباء السياسي وانعدام المسؤولية الوطنية. أما عضو الكنيست زئيف إلكين، رئيس كتلة الليكود وكتل الائتلاف في الكنيست، والذي بادر إلى سنّ هذا القانون، فقال إن الهدف منه هو «حماية سكان إسرائيل من أي عقوبات تُفرض عليهم». وكان المستشار القانوني للكنيست المحامي إيال يانون سبق أن أكد أن عدة بنود في هذا القانون تعتبر إشكالية من الناحية الدستورية وذلك لأنها تمس جوهر حرية التعبير السياسي في إسرائيل، لكنه أعلن في الوقت نفسه أن القانون بالإمكان الدفاع عنه أمام المحكمة العليا.<sup>١٣</sup> وبعد يومين من سنّ هذا القانون شنّ رئيس الحكومة، في جلسة خاصة عقدتها الهيئة العامة للكنيست بناء على طلب تقدّم به ٤٠ عضو كنيست وخصصت لمناقشة موضوع «فشل حكومة نتياهو في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، هجومًا حادًا على أعضاء الكنيست من المعارضة الذين صوتوا ضد القانون، مؤكّدًا أن أعضاء كنيست من كاديا كانوا أول من بادر إلى هذا القانون في صيغته الأصلية، وأكثر من عمل على تسريع إقراره، لكنهم عدلوا عن تأييده بسبب الضغوط الشديدة التي مورست عليهم.

أقر الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة يوم ١١ تموز ٢٠١١ قانون منع المقاطعة الذي يتيح إمكان تقديم كل من يدعو إلى مقاطعة إسرائيل أو المستوطنات في المناطق المحتلة إلى المحاكمة

أصدرت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون بياناً أكدت فيه أن الاتحاد قلق من أن يؤثر قانون منع المقاطعة على حرية التعبير لدى مواطني إسرائيل، وعلى حرية عمل المنظمات المدنية التي تتبنى مواقف سياسية مغايرة لمواقف الحكومة

وأضاف أنه هو الذي صادق على إقرار هذا القانون على الرغم من أنه لم يشترك في جلسة إقراره في القراءتين الثانية والثالثة، وأنه ما كان ليُقرّ في الكنيست لولا مصادقته هذه، مشدداً على أن الهدف الأساس منه هو حماية سكان إسرائيل من حملة المقاطعة المفروضة عليهم إلى جانب «توفير حماية لإخواننا في مستوطنات معاليه أدوميم وغوش عتصيون وأريئيل (في الضفة الغربية) والذين نرى أن أي تعرّض لهم يعتبر خطوة غير شرعية». وتكلمت في الجلسة نفسها زعيمة المعارضة عضو الكنيست تسيبي ليفني (رئيسة كادима) فقالت: إن رئيس الحكومة يجزّ إسرائيل نحو الهاوية، وإن قانون منع المقاطعة سيلحق أضراراً كبيرة بإسرائيل لأنه سيؤجج حملة المقاطعة إزاء الدولة كلها لا إزاء المستوطنات فقط.<sup>١٤</sup>

وذكرت صحيفة «معاريف» (٢٠١١/٧/١٤) أن وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون أصدرت بياناً أكدت فيه أن الاتحاد قلق من أن يؤثر قانون منع المقاطعة على حرية التعبير لدى مواطني إسرائيل، وعلى حرية عمل المنظمات المدنية التي تتبنى مواقف سياسية مغايرة لمواقف الحكومة. وأضافت الصحيفة أن السفير البريطاني في إسرائيل ماتيو غولد انتقد، في حديث خاص أدلى به إليها، هذا القانون مؤكداً أنه يلحق ضرراً كبيراً بحرية التعبير عن الرأي.

وقالت صحيفة «هآرتس» (٢٠١١/٧/١٤) إن ٣٢ أستاذاً جامعياً إسرائيلياً في مجال القانون وقعوا عريضة موجهة إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أكدوا فيها أن قانون منع المقاطعة غير دستوري، لأنه يلحق ضرراً قاتلاً بحرية التعبير السياسي وحق الاحتجاج في إسرائيل.

### قانون القذف والتشهير والهجوم على وسائل الإعلام

أقر الكنيست بالقراءة الأولى يوم ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١ تعديلاً جديداً لقانون القذف والتشهير ينص على تخويل المحاكم صلاحية فرض غرامة مالية بقيمة ٣٠٠ ألف شيكل على وسائل إعلام متهمه بمخالفة هذا القانون وذلك من دون إثبات حدوث ضرر للشخص أو الجهة التي تم انتقادها في تقرير أو مقال أو تحقيق صحفي، بينما ينص القانون المعمول به حالياً على فرض غرامة بقيمة ٥٠ ألف شيكل كحد أقصى. وحضر نتياهو جلسة الهيئة العامة للكنيست خصيصاً من أجل التصويت لصالح تعديل القانون. وصوت رئيس الكنيست ريفلين ضد تعديل القانون. وأعلن أنه لن يسمح بطرح هذا القانون وقانون آخر يثير جدلاً ويتعلق بتغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة، لضمان وصول قضاة يمينيين إلى المحكمة العليا، بشكل سريع من خلال المصادقة عليهما بالقراءتين الثانية والثالثة.

أقر الكنيست بالقراءة الأولى يوم ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١ تعديلاً جديداً لقانون القذف والتشهير ينص على تخويل المحاكم صلاحية فرض غرامة مالية بقيمة ٣٠٠ ألف شيكل على وسائل إعلام متهمه بمخالفة هذا القانون وذلك من دون إثبات حدوث ضرر للشخص أو الجهة التي تم انتقادها في تقرير أو مقال أو تحقيق صحفي

كذلك عبرت رئيسة حزب كادىما والمعارضة الإسرائيلية عن معارضتها لتعديل القانون. وقالت لإذاعة الجيش الإسرائيلي: إن هذا التعديل يضعف الإعلام، علما أن زميلها في كادىما، عضو الكنيست مئير شيطريت، هو أحد المبادرين إليه. واعتبرت أن هذا التعديل «لا يمثل صراعا بين اليمين واليسار» وأن الكفاح ضده هو «كفاح ضد متطرفين يطلق نتيها هو أيديهم لترهيب وسائل الإعلام والجهاز القضائي».

وتبين أن تعديل قانون القذف والتشهير يثير خلافات داخل حزب الليكود الحاكم، فقد وصفته عضو الكنيست حوتوفيلي بأنه «شرس» فيما وصف زميلها عضو الكنيست دانون معارضي التعديل بـ «عملاء اليسار». وأعلن مبادر آخر لطرح القانون عضو الكنيست ياريف ليفين، من الليكود، أنه سيجري تغييرات على القانون بحيث لا يشمل عقوبات ضد مستخدمي الشبكات الاجتماعية على الانترنت.

وقالت رئيس «مجلس الصحافة» القاضية المتقاعدة من المحكمة العليا داليا دورنر للإذاعة الإسرائيلية العامة: إن التعديل على قانون القذف والتشهير «خطر ويمس حرية الصحافة، وسيجعل الصحفيين يرتدون عن إجراء تحقيقات وتغطية أنشطة هيئات وشخصيات قوية بشكل حر». وحذرت من أن «النظام الديمقراطي لا يعني حكم الأكثرية فقط وإنما حماية الأقلية أيضا، والحفاظ على جهاز قضائي مستقل وصحافة حرة». وخاطبت دورنر أعضاء الكنيست من أحزاب اليمين قائلة: «لا يمكنكم فعل كل شيء، وثمة حقوق للأقلية في النظام الديمقراطي»<sup>١٥</sup>.

وقد بادر إلى اقتراح هذا التعديل عضو الكنيست مئير شيطريت من كادىما، وسرعان ما انضم إليه عدد آخر من أعضاء الكنيست من حزبه ومن أحزاب أخرى. ويبدو أن كل عضو كنيست من هؤلاء لديه حساب شخصي مفتوح مع صحفي أو مع وسيلة إعلام ويسعى من خلال ذلك للانتقام. ووفقا للتعديل الجديد المقترح، فإن حجم الغرامة المالية التي ستفرض على من يُدان بارتكاب أي مخالفة لهذا القانون من الممكن أن يزداد بـ ٦ أضعاف. ومعروف أن هذا التعديل يُطرح في الكنيست في فترة تواجه فيها وسائل الإعلام الإسرائيلية مشكلات اقتصادية صعبة للغاية. وبناء على ذلك فإن إقراره من شأنه أن يدفع أصحاب وسائل الإعلام من ضمن أمور أخرى إلى إلغاء البند الخاص في اتفاقيات العمل مع الصحفيين والذي ينص على تمويل الدفاع عنهم أمام القانون. وفي حال الإقدام على خطوة كهذه من المتوقع ألا يسمح أي صحفي لنفسه بالمجازفة وإجراء تحقيقات مع مسؤولين في المجالين السياسي والاقتصادي. ويدعي

١٥ - المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١.

بعض أعضاء الكنيست أن الهدف من التعديل الجديد لقانون القذف والتشهير هو توفير حماية للمواطن العادي ، لكن من الواضح أن هذا البعض يسعى أساساً للحصول على حصانة له ، من دون أن يكثرث إلى حقيقة أن هذا التعديل سيسدّد في حال إقراره ضربة قاتلة إلى حرية وسائل الإعلام في إسرائيل»<sup>١٦</sup>.

من ناحية أخرى ، وبمبادرة من كبار العاملين في وسائل الإعلام الإسرائيلية عقد في تل أبيب «المؤتمر الطارئ من أجل حرية وسائل الإعلام في إسرائيل» ، باشتراك مئات الصحفيين والمعلقين والمراسلين وكتاب الأعمدة الصحافية . وتكلم فيه عدد من رؤساء تحرير الصحف ومقدمي البرامج السياسية في قنوات التلفزة والإذاعات الإسرائيلية . وجاء عقد هذا المؤتمر عقب موجة فصل تعسفية من العمل بحق عدد من العاملين في وسائل الإعلام ، وخطر إغلاق قناة التلفزة العاشرة ووسائل إعلام أخرى بحجة تراكم الديون عليها . كذلك احتجاجاً على تقديم اقتراح تعديل قانون إلى الكنيست ينص على مضاعفة الغرامة المالية على الصحف في حال مخالفتها قانون القذف والتشهير . وقال المبادرون إلى عقد المؤتمر إنهم سيصعدون المعركة دفاعاً عن حرية وسائل الإعلام في حال استمرار الحملة عليها وعلى الصحفيين .

---

«نتنياهو يسعى لقص أجنحة  
وسائل الاعلام»

---

من ناحيته تطرّق نتنياهو ، في سياق الجلسة الخاصة التي عقدها الكنيست يوم ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١ تلبية لطلب وقعه ٤٠ عضو كنيست من المعارضة ودعوا فيه إلى مناقشة فشل الحكومة الإسرائيلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إلى تعديل القانون هذا ملمحاً إلى أن الهدف منه هو زيادة «التمثيل اللائق» للحكومة واليمين في وسائل الإعلام.<sup>١٧</sup>

وكتبت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة «يديعوت أحرونوت» ، سيما كدمون ، أن نتنياهو يسعى لقصّ أجنحة وسائل الإعلام . وأنه من أجل تخفيف مصادر تمويل الجمعيات اليسارية سمح لزملائه الشبان في الليكود بأن ينفلتوا ، ومن أجل إجراء تقليص في استقلالية الجهاز القضائي أناب وزير العدل نئمان ، لكنه ينظر إلى معالجة أمر وسائل الإعلام على أنه مشروعه الخاص .

ورأت كدمون أن «نتنياهو يحاول في ولايته الحالية تنفيذ ما فشل به في ولايته السابقة وهو تغيير النخب . ولن يبقى حكم الجهات غير الحكومية بعد الآن مثلما كان الوضع عليه في العام ١٩٩٦ (في بداية ولاية نتنياهو السابقة) وإنما سيتم إقصاء النخب عن دائرة التأثير» .

---

١٦ - يديعوت أحرونوت ، ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١ .  
١٧ - موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على شبكة الانترنت .

وأضافت أن نتياهو (شأنه شأن وزير الدفاع باراك، وشيطريت، وعضو الكنيست عن كاديا داليا إيتسيك) يعتبر نفسه ضحية وسائل الإعلام، ولفتت إلى أن نتياهو قدم عددا من دعاوى القذف والتشهير ضد وسائل إعلام إسرائيلية، لكنها تشير هنا إلى اتهامات موجهة إليه بأنه يسعى إلى تعديل قانون القذف والتشهير من أجل ردع وسائل الإعلام من إجراء تحقيقات صحافية وكشف شبهات ضده بارتكاب مخالفات فساد. وأضافت أن «الأمر المؤكد هو أن نتياهو يؤيد القانون بحماسة. ولم يكن من قبيل المصادفة أنه وباراك حضرا في منتصف الليل إلى الهيئة العامة للكنيست للتصويت على القانون».<sup>١٨</sup>

تجدر الإشارة إلى أن ديوان رئيس الحكومة أحكم خلال العام ٢٠١١ قبضته على مصلحة البث المسؤولة عن الإذاعة العامة وقناة التلفزة الأولى، وعين شخصين مقربين من نتياهو في منصب المدير العام لهذه المصلحة (يوني بن مناحيم)، وفي منصب مدير الإذاعة العامة (ميكى ميرو)، بعد أن كان في وقت سابق عين الناطق الأسبق بلسانه أمير غيلات رئيساً لهذه المصلحة، وذلك كي تبقى هذه المصلحة في وضعية تبعية مطلقة له.<sup>١٩</sup>

وفي ٣٠ تشرين الأول ٢٠١١ أصدرت المحكمة المركزية في تل أبيب حكماً بالسجن الفعلي لمدة أربعة أعوام ونصف العام وبالسجن مع وقف التنفيذ لمدة عام ونصف العام، على صحافية إسرائيلية شابة تدعى عنات كام، بسبب قيامها عندما كانت مجندة في الجيش الإسرائيلي قبل عدة أعوام، بتسريب وثائق عسكرية سرية من مكتب قائد المنطقة العسكرية الإسرائيلية الوسطى السابق، الجنرال يائير نافيه، إلى مراسل صحيفة «هآرتس» أوري بلاو. وقد نشر هذا الأخير، بالاستناد إلى هذه الوثائق العسكرية، عدة تقارير في صحيفته كان أبرزها التقرير الذي ظهر في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨ حول قيام رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، غابي أشكنازي، ونافيه بمنح «ضوء أخضر» للجنود من أجل قتل نشيطين فلسطينيين حتى لو كانت هناك إمكانية لاعتقالهم، خلافاً لقرار صادر في هذا الشأن عن المحكمة الإسرائيلية العليا. ورفضت المحكمة العليا استئنافاً تقدمت به كام ضد قرار الحكم، ما أدى إلى زجها في السجن في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١. وقد اعتبر كثيرون من الصحفيين قرار الحكم هذا بمثابة طعنة نجلاء غير مسبوقة إلى الصحافة المحققة تهدف إلى كمفها.<sup>٢٠</sup>

وكانت صحيفة «هآرتس» فور الكشف عن هذه القضية قد أنشأت مقالاً افتتاحياً في ٩ نيسان ٢٠١٠ قالت فيه: إن فحوى هذه «القضية الأمنية»، في الظاهر، هو تسريب

صدر في تشرين الأول  
٢٠١١ حكم بسجن صحافية  
إسرائيلية شابة بسبب قيامها  
بتسريب وثائق عسكرية

١٨ - يديعوت أحرونوت، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١.

١٩ - أوفير بار-زوهر: «جدول أعمال جديد في مصلحة البث»، هآرتس، ٢ كانون الأول ٢٠١١.

٢٠ - ديمي رايدر: «سجن عنات كام: ضربة قاتلة للصحافة المحققة»، موقع ماكو الإلكتروني، ٣٠ تشرين الأول ٢٠١١.

وثائق «سرية للغاية» إلى مراسل صحيفة «هآرتس» أوري بلاو، والذي اعتبر بمثابة جريمة خطيرة، إلا إن الجريمة الخطرة فعلاً تطال المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عامة وقيادة المنطقة العسكرية الوسطى خاصة، ذلك بأنهما تغاضتا وفقاً لما تبين من هذه الوثائق عن تعليمات صادرة عن المحكمة الإسرائيلية، وصادقتا على عمليات اغتيال ناشطين فلسطينيين مطلوبين عندما كان هناك إمكان لاعتقالهم، وبذا فإنهما منحتا إذناً مسبقاً بارتكاب جرائم قتل أناس أبرياء في إطار عمليات تصفية المطلوبين.

وأضافت: إن الجريمة الخطرة، التي ارتكبتها المؤسسة الأمنية وقيادة الجيش في إسرائيل، هي القضية الحقيقية التي يجب إجراء تحقيق بشأنها. وأبطال هذه الجريمة هم قادة عسكريون إسرائيليون رفيعو المستوى قاموا بكل تعليمات المحكمة الإسرائيلية العليا، لا الصحافي بلاو. من ناحية أخرى، لا بُدَّ من الإشارة إلى أن التقارير الصحافية كلها، التي نُشرت في صحيفة «هآرتس» استناداً إلى تلك الوثائق، تم إرسالها إلى الرقابة العسكرية الإسرائيلية، وقامت هذه بإجازة نشرها.

### «مشروع قانون ديختر» والهجوم على الطابع الديمقراطي للدولة والمجتمع

قدّم أعضاء الكنيست آفي ديختر (كادима) وزئيف إلكين (ليكود) ودافيد روتيم («إسرائيل بيتينو») يوم ٣ آب ٢٠١١ مشروع قانون أساس إلى الكنيست ينص على تغيير تعريف إسرائيل من «دولة يهودية ديمقراطية» إلى «دولة قومية للشعب اليهودي». كما ينص مشروع القانون الجديد على ما يلي: اعتبار اللغة العبرية اللغة الرسمية الوحيدة في إسرائيل؛ اعتماد القانون العبري كمرجعية في كل ما يتعلق بسنّ القوانين وقرارات المحاكم؛ أن تأخذ الدولة على عاتقها جمع الشتات اليهودي وتعزيز الاستيطان في أنحاءها كافة وأن توفر الأموال اللازمة لذلك.

وذكرت صحيفة «هآرتس» (٤/٨/٢٠١١) أن ٤٠ عضو كنيست من أحزاب الائتلاف (الليكود ويسرائيل بيتينو وعتسمأوت)، ومن أحزاب المعارضة (كادима والعمل والاتحاد الوطني)، انضموا إلى مشروع القانون فور تقديمه. وقدردت مصادر مطلعة في الكنيست أن مشروع القانون الجديد سيحظى بأغلبية كبيرة لدى مناقشته في الدورة الشتوية التي بدأت في تشرين الأول.

وأبدى المستشار القانوني للكنيست إيال يانون تحفظه إزاء مشروع القانون هذا، وقال في سياق محاضرة ألقاها في كلية الحقوق في جامعة حيفا إنه يندرج في إطار موجة عامة يشهدها الكنيست لسلسلة من مشاريع القوانين التي تسحب إسرائيل من

قدّم أعضاء الكنيست آفي ديختر (كادима) وزئيف إلكين (ليكود) ودافيد روتيم («إسرائيل بيتينو») يوم ٣ آب ٢٠١١ مشروع قانون أساس إلى الكنيست ينص على تغيير تعريف إسرائيل من «دولة يهودية ديمقراطية» إلى «دولة قومية للشعب اليهودي».

ينص مشروع ديختر على اعتبار اللغة العبرية اللغة الرسمية الوحيدة في إسرائيل؛ اعتماد القانون العبري كمرجعية في كل ما يتعلق بسنّ القوانين وقرارات المحاكم؛ أن تأخذ الدولة على عاتقها جمع الشتات اليهودي وتعزيز الاستيطان في أنحاءها كافة وأن توفر الأموال اللازمة لذلك

طابعها الديمقراطي إلى الطابع اليهودي، وإن جزءاً كبيراً من هذه القوانين أقر طرحه على جدول الأعمال من دون التنسيق مع هيئة الاستشارة القانونية في الكنيست، ولهذا لم ترافقه وجهة نظر قانونية.

ومع بدء عضويته في هيئة رئاسة الكنيست، في مطلع الدورة الشتوية، بعث النائب محمد بركة، بصفته نائبا لرئيس الكنيست، برسالة إلى رئيس الكنيست ريفلين مطالباً بإعادة البحث في القانون في هيئة الرئاسة، محذرا من خطورة بنوده. وقال بركة: إن إدراج هذا القانون على جدول أعمال الكنيست فيه خلل كبير، كونه يتناقض مع تعريف إسرائيل «دولة ديمقراطية»، وأن ربط النظام الديمقراطي بالهوية اليهودية يلغي فوراً الصفة الرسمية عن اللغة العربية، وعليه يجب على رئاسة الكنيست أن تعيد النظر بقرارها، وسحب القانون من على طاولة الكنيست إلى حين إعادة البحث في رئاسة الكنيست. ورد رئيس الكنيست على بركة برسالة أعلن فيها تحفظه من مشروع القانون المطروح، إلا أنه ادعى أنه ليس في صيغة القانون ما يمنع طرحه على جدول أعمال الكنيست. في المقابل، فإن رئيسة حزب كادما ليفني جاهرت بموقفها الراض للقانون، في حين أنها في السابق اكتفت بالإعراب عنه في دوائر مغلقة، لكن موقفها جاء في الوقت الذي قامت فيه أغلبية ساحقة من نواب حزبها بالتوقيع على مشروع القانون، ومن بينهم منافساها على رئاسة الحزب شأؤول موفاز، وآفي ديختر.<sup>٢١</sup>

وأنشأت صحيفة «هآرتس» مقالاً افتتاحياً (١٣/١١/٢٠١١) انتقدت فيه طرح القانون. ومما جاء فيه: ربما تتوافق صيغة مشروع القانون مع المقاييس التي تسمح بطرح قوانين على جدول أعمال الكنيست، إلا إن هذه الصيغة حبلت بالأخطار، وإذا ما تمت المصادقة على مشروع القانون فإنه سيكون نقطة حاسمة للديمقراطية في إسرائيل، وقد يهدم السدّ الفاصل بين مبادئ النظام الديمقراطي وبين منح أفضلية لشرائح تنتمي إلى الأغلبية اليهودية في إسرائيل، ويزيد من حالة عدم الثقة بين المواطنين العرب والدولة. وأضافت أن القانون يواجه معارضة بين أعضاء كنيست وحتى بين الوزراء، لكن المعارضة الكلامية ليست كافية، وعلى النواب والوزراء المعارضين أن يبذلوا جهداً خارجاً عن المؤلف من أجل إسقاطه، كما أن هذا القانون سيكون اختباراً مهماً لتسيبي ليفني وللهيئة التشريعية ككل.

وقال البروفسور يديديا شتيرن، نائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وأستاذ الحقوق في جامعة بار إيلان، إنه يرى في مشروع قانون الأساس المقترح خطراً كبيراً،

٢١ - المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١١.

وإن قراءة نص مشروع القانون تبين أن القائمين على صياغته يعتقدون بأن ضمان الطابع اليهودي للدولة يستدعي بالضرورة المس بطابعها الديمقراطي، وجميع بنوده تقريبا تبين بالتفصيل الأبعاد والجوانب العملية لليهودية الدولة، بينما هناك بند واحد فقط يتناول طابعها الديمقراطي، وقد صيغ بشكل مقتضب جداً على النحو الآتي: للدولة «نظام ديمقراطي»، وهذا كل شيء! لكن الديمقراطية ليست نظاما وحسب، وإنما هي أيضاً نهج حياة وثقافة سياسية تسعى إلى دفع قيم مهمة. وإن الفهم الجوهرى للديمقراطية يتضمن صون حقوق الإنسان وحمايتها، ومن ضمن ذلك منع التمييز بدوافع واعتبارات قومية، مثلما عاهدنا أنفسنا وأمم العالم في «وثيقة الاستقلال».

وتابع: إن مشروع قانون الأساس المقترح يدير الظهر كلياً لهذه القيم الجوهرية. وهو يدعو في جوهره الراديكالي إلى تغيير التعريف الدستوري للدولة. فبدلاً من «دولة يهودية وديمقراطية» ستصبح إسرائيل حسب نص مشروع القانون «دولة يهودية نظامها ديمقراطي». وهذا لا يشكل مجرد تلاعب بالألفاظ، بل هو زلزال وانقلاب جذري. فالعنصران المكونان للتعريف القائم حالياً لهما مكانة متساوية، لذلك يتعين علينا أن نجهد من أجل خلق حوار بين هذه المكونات بهدف توسيع وتعميق نواحي التلازم بين الخصوصية اليهودية وبين القيم الديمقراطية العامة. في المقابل، إذا أقر مشروع القانون المقترح فسوف ينشأ سلم واضح تعلو فيها يهودية الدولة على ديمقراطيتها، وفي حين أن التعريف القائم يسعى للتكامل بين المكونين، فإن مشروع القانون الجديد يسعى إلى تغليب أحدهما على الآخر. إلى ذلك فإن مشروع القانون المقترح لا يتصف بالحكمة والذكاء، وذلك لأنه يوفر ذخيرة لأعدائنا الذين يريدون ضرب شرعية الدولة وتقويضها. وفي هذه الحالة فإن التزام إسرائيل بالديمقراطية، والذي يشكل عامل تفوق نسبي لها على جاراتها، سيغدو التزاماً واهناً وهزياً. كذلك فإن مشروع القانون المقترح لا يتسم بالنزاهة والإنصاف نظراً لأنه يقصي مواطني إسرائيل العرب بلا مبرر، بل إنه اقترح خطراً لأنه يحشر هؤلاء المواطنين في زاوية من دون مخرج. أخيراً فإن الاقتراح يلحق أيضاً ضرراً ثقافياً هائلاً بفكرة الدولة اليهودية ذاتها، فهو يخلق انطبعا خاطئاً يظهر فيه وكأن يهودية الدولة مشروطة بالمس بطابعها الديمقراطي.<sup>٢٢</sup>

## القوانين الخاصة بتقييد نشاط منظمات حقوق الإنسان

قرّر رئيس الحكومة في ٧ كانون الأول ٢٠١١ إرجاء مناقشة أي اقتراحات بشأن سن قانون جديد ينص على فرض قيود صارمة على أموال التبرعات التي تحصل عليها منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل من دول أجنبية، والتي كان من المقرر إجراؤها في الاجتماع القريب للحكومة.

وجاء قرار نتيها هو هذا، بحسب ما أكد مقربون منه لصحيفة «معاريف» (٢٠١١/١٢/٨)، في إثر الرسالة التي وجهها إليه المستشار القانوني للحكومة وقال فيها: إن الاقتراحين اللذين تقدّم بهما عضوا الكنيست أوفير أكونيس (ليكود) وفاينا كيرشناوم («يسرائيل بيتينو») بهدف سن قانون جديد كهذا غير دستوريين، ذلك بأنهما يلحقان أضراراً فادحة بعدة حقوق دستورية، في مقدمها حرية التعبير، وحرية التنظيم، وحرية المساواة، وبناء على ذلك لا يمكن الدفاع عنهما أمام المحكمة الإسرائيلية العليا في حال تقديم أي جهة استئنافاً ضدهما إلى هذه المحكمة.

وأكد فاينشتاين أيضاً أن الاقتراحين المذكورين في حال المصادقة عليهما سيضعان إسرائيل في عداد دول قليلة في العالم اتبعت هذا النهج إزاء منظمات حقوق الإنسان العاملة فيها، وأعرب عن شكه فيما إذا كانت إسرائيل راغبة في أن تكون في عداد هذه الدول.

كما أشار إلى أنه لا يجوز إسكات صوت منظمات حقوق الإنسان على الرغم من أن سياستها لا تتماشى دائماً مع مواقف الحكومة الإسرائيلية. وطالب المستشار القانوني نتيهاو بسحب الاقتراحين من جدول أعمال الكنيست، مؤكداً أنه سيعلم موقفه هذا في الكنيست وأمام المحكمة العليا.

وقال المقربون من رئيس الحكومة إنه على الرغم من أن وجهة النظر التي تضمنتها رسالة فاينشتاين المذكورة تنطرق إلى الاقتراحين اللذين تقدّم بهما أكونيس وكيرشناوم كلا على حدة، إلا إنها تنطبق كذلك على اقتراح آخر في هذا الشأن تقدّم به عضوا الكنيست المذكوران معاً بعد التوصل إلى تفاهات بشأن هذا الموضوع بين حزبي الليكود و«يسرائيل بيتينو» (عقب قرار الإفراج عن أموال الضرائب الفلسطينية في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١). وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» (٢٠١١/١٢/٨) أن وزير الخارجية البريطانية وليام هيغ وجّه نقداً حاداً إلى اقتراحات القوانين هذه، مؤكداً أنها تسعى لتقويض مبادئ الديمقراطية التي قامت إسرائيل على أساسها. وأشارت الصحيفة إلى أن هذه الاقتراحات تعرّضت أيضاً إلى انتقادات حادة من جانب وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، وسفير الاتحاد الأوروبي في إسرائيل أندرو ستاندلي.

---

قرّر رئيس الحكومة الإسرائيلية في ٧ كانون الأول ٢٠١١ إرجاء مناقشة أي اقتراحات بشأن سن قانون جديد ينص على فرض قيود صارمة على أموال التبرعات التي تحصل عليها منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل من دول أجنبية

---

---

وجّه وليام هيغ نقداً حاداً إلى اقتراحات القوانين هذه، مؤكداً أنها تسعى لتقويض مبادئ الديمقراطية التي قامت إسرائيل على أساسها

---

شن وزير الخارجية الاسرائيلي  
هجومًا حادًا على المنظمات  
الحقوقية التي يطالب بإقامة  
لجنة تحقيق لتقصي نشاطها،  
مؤكدًا أنها ليست منظمات  
يسارية أو حقوق إنسان وإنما  
منظمات «إرهابية» أو داعمة  
لـ «الإرهاب»

وكان وزير الخارجية ليرمان قد أكد، بعد إعلان رئيس الحكومة في ١٤ تموز ٢٠١١ معارضة مشروع القانون الذي طرحته كتلة حزب «يسرائيل بيتينو» في الكنيست والذي ينص على إقامة لجنة تحقيق برلمانية لتقصي نشاط منظمات حقوق الإنسان اليسارية، أن ذلك يعتبر مساسًا كبيرًا به وبحزبه، لكنه أكد في الوقت نفسه أنه لن يفجر أزمة ائتلافية بسبب هذه المعارضة، معربًا عن اعتقاده بأنه لا يوجد أي سبب وجيه في الوقت الحالي يحول دون أن تستمر الحكومة الحالية في ولايتها حتى انتهاء مدتها القانونية في العام ٢٠١٣.

وأضاف ليرمان أن حزب «يسرائيل بيتينو» لن يتنازل عن طرح مشروع القانون المذكور في جدول أعمال الكنيست إلى أن يتم إقراره، مؤكدًا أن مشروع القانون يحظى بتأييد كبير داخل صفوف حزب الليكود.

وشن وزير الخارجية هجومًا حادًا على المنظمات التي يطالب بإقامة لجنة تحقيق لتقصي نشاطها، مؤكدًا أنها ليست منظمات يسارية أو حقوق إنسان وإنما منظمات «إرهابية» أو داعمة لـ «الإرهاب»، متهمًا إياها بتوفير ٩٠ بالمئة من المواد المغرصة إلى لجنة غولدستون (التي تقصت وقائع عملية «الرصاص المصوب» العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة في شتاء ٢٠٠٩).<sup>٢٣</sup> أبدى ليرمان في الوقت نفسه رضاه من تأييد كتلة الليكود مشاريع القوانين المتعددة التي يبادر حزب «يسرائيل بيتينو» إلى سنّها، مؤكدًا أن هذا التأييد يعني «أن الجميع بات يتبنى مواقفنا».<sup>٢٤</sup>

كما أكد إيرز تدمور، أحد قادة منظمة «إم ترنسو» اليمينية، أن هذه المنظمات تسعى لتدمير إرادة المجتمع الإسرائيلي وقيمه، وتضع نفسها في خدمة الحكومات الأجنبية وتحظى بتمويلها، وتقوم بالتآمر السياسي، وتشوه الديمقراطية الإسرائيلية. وأضاف أن الدول الأوروبية أدركت منذ وقت طويل أنه، بدلًا من إصدار تصريحات ضد السياسة الإسرائيلية، يمكنها تمويل جمعيات إسرائيلية تقدم تقارير تتهم فيها إسرائيل بارتكاب جرائم حرب. فعلى سبيل المثال، عندما تقرر حكومة إسرائيل البناء في مستوطنة بسغات زئيف، تقوم كل من النرويج وبريطانيا وهولندا بتقديم المال إلى حركة «السلام الآن» من أجل مهاجمة قرار الحكومة الإسرائيلية من داخل إسرائيل. إن الديمقراطية تمنح منظمات حقوق الإنسان حق الدفاع عن مواقفها المتطرفة، لكن من غير القانوني تدمير الديمقراطية والسيادة الإسرائيليتين من جانب الدول الأجنبية عبر استخدام هذه المنظمات. كذلك ليس مقبولاً عالمياً حدوث ذلك من جانب دول لديها علاقات صداقة وثيقة مع إسرائيل مثل الدول الأوروبية. إن سماح الدول الأوروبية

أكد إيرز تدمور، أحد قادة  
منظمة «إم ترنسو» اليمينية،  
أن المنظمات الحقوقية تسعى  
لتدمير إرادة المجتمع الإسرائيلي  
وقيمه

٢٣- يديعوت أحرونوت، ١٨ تموز ٢٠١١.

٢٤- معاريف، ١٤ تموز ٢٠١١.

لنفسها القيام بمثل هذا التصرف غير القانوني دليل على ضعف إسرائيل على الساحة الدولية، وعلى عدم خجل اليسار الإسرائيلي. كذلك فإن حصول أقلية راديكالية على ميزانيات ضخمة من دول أجنبية يخلق واقعاً غير ديمقراطي تمتلك فيه أقلية هامشية قدرة على التعبير وعلى التنظيم أكبر بكثير مما لدى الجمهور كله.<sup>٢٥</sup>

### القوانين الخاصة بالمحكمة العليا

قال بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية في ١٣ تموز ٢٠١١: إن نتيها هو يعارض مشروع قانون جديد قدمه عضوا الكنيست من الليكود ياريف ليفين وزئيف إلكين، وينص على تخويل لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست صلاحية تعيين القضاة في المحكمة الإسرائيلية العليا. وقد أثار مشروع القانون هذا فور تقديمه معارضة كبيرة حتى داخل صفوف الليكود. وقال وزير التربية والتعليم غدعون ساعر: إنه مشروع إشكالي للغاية لأنه يؤدي إلى تسييس عملية تعيين قضاة المحكمة العليا، وأكد وزير شؤون الاستخبارات دان مريدور أنه يقوّض القيم الديمقراطية مشدداً على أن احتمال إقراره ضئيل للغاية، في حين أشار رئيس الكنيست ريفلين إلى أنه يشكل تهديداً لمكانة المحكمة العليا. كما أثار مشروع القانون حملة نقد حادة في صفوف المعارضة إزاء الحكومة الإسرائيلية ورئيسها، وقال عضو الكنيست إيتان كابل (العمل): إن الكنيست في ظل ائتلاف حكومة نتيها هو أخذ في التحول شيئاً فشيئاً إلى مقبرة الديمقراطية الإسرائيلية.<sup>٢٦</sup>

لكن في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١١ أقرت الهيئة العامة للكنيست بالقراءتين التمهيدية والأولى قانونين يهدفان إلى تعزيز مكانة القضاة المحافظين في المحكمة الإسرائيلية العليا، واعتبر إقرارهما إنجازاً كبيراً لليمين الإسرائيلي في المعركة التي يخوضها من أجل تغيير صورة هذه المحكمة، وكبح توجهاتها الليبرالية.

وينص القانون الأول، الذي أقر بالقراءة التمهيدية، على تغيير تركيبة اللجنة المكلفة اختيار القضاة بمن في ذلك قضاة المحكمة العليا، على نحو يعزز قوة وزير العدل نئمان ونفوذه فيها. ومعروف أن هذا الأخير يسعى منذ فترة طويلة لتعيين قاضي المحكمة المركزية في القدس نوعاً من سولبرغ قاضياً في المحكمة العليا، الأمر الذي يثير معارضة كبيرة في صفوف القوى اليسارية ومنظمات حقوق الإنسان نظراً إلى كونه مقيماً في إحدى مستوطنات الضفة الغربية («ألون شفوت»). وقد أيد هذا القانون ٥٠ عضو

في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١١  
أقرت الهيئة العامة للكنيست  
بالقراءتين التمهيدية والأولى  
قانونين يهدفان إلى تعزيز مكانة  
القضاة المحافظين في المحكمة  
الإسرائيلية العليا، واعتبر  
إقرارهما إنجازاً كبيراً لليمين  
الإسرائيلي في المعركة التي  
يخوضها من أجل تغيير صورة  
هذه المحكمة، وكبح توجهاتها  
الليبرالية

ينص القانون الأول، الذي أقر  
بالقراءة التمهيدية، على تغيير  
تركيبة اللجنة المكلفة اختيار  
القضاة بمن في ذلك قضاة  
المحكمة العليا، على نحو يعزز  
قوة وزير العدل نئمان ونفوذه  
فيها

٢٥ - معاريف، ١٤ تشرين الثاني ٢٠١١.

٢٦ - معاريف، ١٤ تموز ٢٠١١.

كنيست وعارضه ٣٥ عضواً. وقال عضوا الكنيست روبرت إيلتوف («يسرائيل بيتينو») وزئيف إلكين (ليكود)، اللذان بادرا إلى تقديمه، إنهما سيحاولان إقراره نهائياً بالقراءات الثلاث قبل يوم ٢٠ تشرين الثاني، الذي كان من المقرر أن تعقد لجنة اختيار القضاة اجتماعها فيه، وذلك لضمان تعيين سولبرغ قاضياً في المحكمة العليا (لكن محاولتهما باءت بالفشل، في الوقت ذاته فإن هذه اللجنة أدرجت سولبرغ في عداد القضاة الجدد الذين تم تعيينهم في المحكمة العليا).

أما القانون الثاني، الذي أقر بالقراءة الأولى، فإنه يتيح إمكان تعيين قاضي المحكمة العليا آشير غرونيس، المعروف بمواقفه المحافظة، رئيساً لهذه المحكمة خلفاً للرئيسة الحالية دوريت بينيش. وقد بادر إلى تقديمه عضو الكنيست يعقوب كاتس («الاتحاد الوطني»)، وأيده ٥٢ عضو كنيست وعارضه ٣٥ عضواً. ووفقاً للقانون الذي كان متبعاً حتى الآن، لم يكن في إمكان غرونيس تولي منصب رئيس المحكمة العليا بعد بينيش بسبب تقدمه في السن، في حين أن القانون الجديد يسقط شرط السن لتولي هذا المنصب (وقد أقر القانون بالقراءتين الثانية والثالثة في وقت لاحق، وتم تعيين غرونيس رئيساً للمحكمة الحالية خلفاً لبينيش التي أنهت مهمات منصبها في شباط ٢٠١٢).

وقد تغيب رئيس الحكومة نتنياهو عن التصويت على هذين القانونين، كما تغيب عن التصويت وزير الدفاع وجميع أعضاء الكنيست من كتلته («عسماوت»).<sup>٢٧</sup>

وذكرت صحيفة «معاريف» (١٥ / ١١ / ٢٠١١) أن القاضي غرونيس يعتبر من أشد المعارضين لتدخل المحكمة العليا في القرارات التي تتخذها الحكومة والكنيست، وأنه كثيراً ما كان يوجه انتقادات علنية إلى أداء الرئيس السابق للمحكمة العليا القاضي أهارون باراك جراء تبنيه مقاربة ليبرالية فحواها أنه في ظل عدم وجود دستور يتعين على المحكمة العليا أن تمارس دوراً دستورياً فاعلاً في جميع مناحي الحياة السياسية في إسرائيل.

وفي الوقت نفسه أكد رئيس الحكومة أنه يعارض مشروع قانون آخر قدمه عضوا الكنيست إلكين وليفين من الليكود، وينص على وجوب استجواب المرشحين لتولي مناصب قضاة في المحكمة العليا في الكنيست. وطلب نتنياهو من وزير العدل، وعضو الكنيست إلكين، بصفته رئيس كتل الائتلاف الحكومي في الكنيست، سحب هذا الاقتراح.<sup>٢٨</sup>

وذكرت صحيفة «معاريف» (١٦ / ١١ / ٢٠١١) أن عضوي الكنيست إلكين وليفين بادرا على الفور إلى تعديل مشروع القانون الذي تقدموا به في هذا الشأن، وأدخلا عليه

---

يتيح القانون الثاني الذي أقر بالقراءة الأولى، تعيين قاضي المحكمة العليا آشير غرونيس، المعروف بمواقفه المحافظة، رئيساً لهذه المحكمة خلفاً للرئيسة الحالية دوريت بينيش

---

٢٧ - هآرتس، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١١.  
٢٨ - يديعوت أحرونوت، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١١.

بنداً آخر ينص على وجوب استجواب هؤلاء المرشحين خلال اجتماعات اللجنة المكلفة اختيار القضاة. ونقلت الصحيفة عن الأخير قوله إن اقتراح القانون هذا يهدف أساساً إلى إضعاف نفوذ قضاة المحكمة العليا، وجعل الجهاز العدلي الإسرائيلي خاضعاً للسلطة التشريعية وليس العكس.

كما جمّد رئيس الحكومة الإسرائيلية في ٤ كانون الثاني ٢٠١٢ مشروع القانون الذي يهدف إلى تغيير تركيبة لجنة اختيار القضاة في المحاكم الإسرائيلية على نحو يعزز نفوذ اليمين في هذا اللجنة، والذي كان من المقرر أن يتم التصويت عليه في القراءة الثالثة والأخيرة بعد أسبوع.

وبحسب «يديعوت أحرونوت» (٥/١/٢٠١٢) فإن مشروع القانون هذا تعرّض لحملة نقد حادة شنها عدة وزراء من الليكود، ويبدو أنها تسببت بإقدام نتنياهو على تجميده. في الوقت نفسه، بلغ المستشار القانوني للحكومة رئيس الحكومة أنه في حال سن القانون لن يكون في إمكانه أن يدافع عنه أمام طلبات الاستئناف التي من المتوقع أن تقدّم إلى المحكمة العليا من أجل إلغائه. وأعلن ديوان رئيس الحكومة أن نتنياهو قرر تجميد اقتراح القانون ودراسته من جديد. ووفقاً لمصادر مطلعة في الديوان فإن ذلك يعني إلغاء مشروع القانون كلياً.

من ناحية أخرى قال وزير العدل نئمان في ٧ كانون الأول ٢٠١١ إنه ينوي أن يعرض على الكنيست مسودة مشروع لسن «قانون أساس التشريع» الذي ينص على أن الكنيست هو صاحب القرار الأخير فيما يتعلق بتشريع القوانين في إسرائيل حتى في حال وجود معارضة من جانب المحكمة العليا، أو في حال إقدام هذه المحكمة على إلغاء قوانين معينة. وجاءت أقوال نئمان هذه في سياق الجلسة الخاصة التي عقدتها الهيئة العامة للكنيست لمناقشة موضوع «حملة الهجوم على المحكمة العليا» تقدّم به إلى جدول الأعمال عدد من أعضاء الكنيست من كتل المعارضة. وقد أكد نئمان في الجلسة أنه حان الوقت لسن قانون أساس يعزّز مكانة الكنيست في كل ما يتعلق بتشريع القوانين، ويجعلها الهيئة الوحيدة التي تتخذ القرارات الحاسمة في هذا الشأن، والتي تحدّد القيود المفروضة على سلطات الحكم. وقد تكلم في الجلسة نفسها عضو الكنيست نحمان شاي (كاديا) فأكد أن إسرائيل تمرّ الآن في أسوأ أيامها، وخاطب أعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي قائلاً: «لن نسمح لكم بإسكات صوت المجتمع المدني في إسرائيل، ولن نسمح لكم بالحقاق أي ضرر بالمحكمة العليا التي تعتبر بمثابة سور واق للديمقراطية الإسرائيلية». وردّ عضو الكنيست أبراهام ميخائيلي (شاس)

على كلامه قائلاً: إن المحكمة العليا ليست هيئة فوق النقد، أمّا عضو الكنيست زفولون أورليف («البيت اليهودي») فدعا أعضاء الكنيست من المعارضة إلى إجراء محاسبة حقيقية للمحكمة العليا وتقصي الأسباب التي جعلتها تبدو كما لو أنها فرع لحزب ميرتس (يسار صهيوني).<sup>٢٩</sup>

وأشار الصحافي وناشط السلام غدعون سبيرو إلى أنه عقب تعيين المستوطن سولبرغ قاضياً في المحكمة العليا، ستضم هيئة قضاة هذه المحكمة قاضياً لا يسكن في إسرائيل، وإنما في منطقة يسود فيها نظام أبارتهايد، ويحظى بالامتيازات التي يمنحها له هذا النظام، ويشترك في جريمة إقامة المستوطنات ونهب أراضي الشعب الفلسطيني، متمتعاً بمظلة دعم جيش الاحتلال، وباختصار، ستضم قاضياً ضالغاً في جريمة حرب، حسبما وصفت المستوطنات في القوانين الدولية. وأكد أن ذلك من شأنه أن يساعد معارضي الاحتلال والأبارتهايد في البلاد والعالم على نزع قناع المحكمة الإسرائيلية العليا التي تسوّق نفسها على أنها «محكمة مستقلة وديمقراطية».<sup>٣٠</sup>

وبرأي سبيرو فإنه في ظل هذه الأوضاع كان من الطبيعي جداً أن تتخذ المحكمة العليا، بعد وقت قصير من قرار تعيين سولبرغ قاضياً فيها، أحد القرارات القضائية الأكثر خطورة منذ إقامة دولة إسرائيل، والمقصود قرار الحكم الذي صدر بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٢، والذي ردت بموجبه هيئة قضاة المحكمة العليا بأغلبية ستة قضاة مقابل خمسة، أربعة التماسات ضد شرعية قانون المواطنة، الذي يحظر على مواطني إسرائيل العرب الإقامة في إسرائيل مع زوجاتهم/ أزواجهن الفلسطينيين من المناطق المحتلة. وذكر في الالتماسات أن القانون يضر فقط بالمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ولذلك فإنه يحمل طابعاً عنصرياً، ويمس بأحد الحقوق الأساسية للإنسان - الحق في حياة عائلية في دولة هو مواطن فيها. وقد استعان القضاة الستة بمبررات وذرائع شتى، بدءاً بالأمن مروراً بالديمقراطية وانتهاءً بمحاولة فاشلة لاستعارة أحكام وقرارات قضائية من دول أخرى صدرت في مسائل مختلفة تماماً، غير أنه لا يمكن لمئات الصفحات التي جاء فيها قرار الحكم أن تغطي على طابعه العنصري.

٢٩ - معاريف، ٨ كانون الأول ٢٠١١.

٣٠ - غدعون سبيرو: «رسائل إلى قضاة المحكمة العليا»، موقع الضفة اليسارية الإلكتروني، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢.

## الحراك الحزبي

### اليمن المتشدّد يعزز قوته داخل الليكود

أعلن رئيس الحكومة، في ٥ كانون الأول ٢٠١١، بصورة رسمية، أنه ينوي تقديم التمهيدية لرئاسة حزب الليكود الذي يتزعمه إلى يوم ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢

أعلن رئيس الحكومة، في ٥ كانون الأول ٢٠١١، بصورة رسمية، أنه ينوي تقديم موعد الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب الليكود الذي يتزعمه إلى يوم ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢. ووفقاً لدستور الليكود فإن هذه الانتخابات تجري عادة قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات العامة، والتي يُفترض في حال استكمال الكنيست الحالي ولايته القانونية أن تجري في العام ٢٠١٣. وأكد نتنياهو أن الهدف من خطوته هذه هو التفرغ كلياً للتحديات الكبيرة الماثلة أمام إسرائيل في الوقت الحالي وفي المستقبل المنظور. وأشار إلى أنه أجرى مشاورات في هذا الشأن مع جميع أعضاء الكنيست من الحزب وخرج بانطباع فحواه أن معظمهم يؤيد تقديم موعد هذه الانتخابات التمهيدية. ٣١

وقد تنافس نتنياهو في هذه الانتخابات مع موشيه فايغلين، رئيس تيار «الزعامة اليهودية» في الليكود، الذي أكد في مقال نشره في «يديعوت أحرونوت» في يوم الانتخابات أن الخطر الأكبر الذي تواجهه إسرائيل في الوقت الحالي هو خطر فقدان شرعية الدولة اليهودية، ويعتبر أكبر كثيراً حتى من خطر البرنامج النووي الإيراني. وأضاف: في واقع الأمر فإن سبب علامة الاستفهام التي وُضعت في الآونة الأخيرة بشأن حقنا التاريخي في الوجود يعود أساساً إلى تهربنا من مواجهة تحدي إقامة دولة يهودية، وقد كلفنا هذا التهرب ثمناً باهظاً للغاية. وبناء على ذلك علينا بادئ ذي بدء أن نقرّ بهذا الخطأ الذي ارتكبناه، وألا نسمح بإنشاء دولة «إرهابية» أخرى متاخمة لمدينة كفار سابا (وسط إسرائيل). وإن الجواب المتعلق بجوهر وجودنا هنا موجود في يدنا، وعلينا الآن أن نركز أكثر من أي شيء آخر على بناء دولة يهودية حرة تكون قادرة على أن تمنح سكانها شعوراً قوياً بالانتماء لها والفخر بها، وعلى أن تشكل نموذجاً يُحتذى في العالم أجمع. ٣٢

فاز نتنياهو برئاسة حزب الليكود في الانتخابات التمهيدية، وذلك بنسبة ٧٧ بالمئة من الأصوات، مقابل ٢٣ بالمئة فاز بها منافسه موشيه فايغلين

وقد فاز نتنياهو برئاسة حزب الليكود في هذه الانتخابات، وذلك بنسبة ٧٧ بالمئة من الأصوات، في مقابل ٢٣ بالمئة فاز بها منافسه موشيه فايغلين. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تبدو شبيهة بالنسبة التي حصل عليها فايغلين في الانتخابات التمهيدية السابقة لرئاسة الليكود في العام ٢٠٠٧، إلا إنه من الناحية الكمية ازداد عدد الذين صوتوا له من ٨٧٠٠ في ٢٠٠٧ إلى نحو ١٥ ألفاً في هذه الانتخابات. ويمكن القول: إن هذا الأمر يعزز فرصته في احتلال مكان مضمون في لائحة الحزب لانتخابات الكنيست المقبلة.

٣١ - هآرتس، ٦ كانون الأول ٢٠١١.

٣٢ - يديعوت أحرونوت، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢.

وقال فايغلين في ختام هذه الانتخابات: إن نحو ربع أعضاء حزب الليكود يؤيدونه، وهذا الأمر لا بد من أخذه في الحسبان في أي خطوة يقدم عليها الحزب في المستقبل. وأضاف أن عملية تنافسه على رئاسة الحزب هذه المرة كانت أصعب كثيراً من المرة السابقة، ولذا فإن حصوله على مثل هذه النتائج يشكل برهاناً قاطعاً على اتساع نطاق قوته ونفوذه داخل الليكود. ومع أن كثيرين من قادة الليكود، وخصوصاً من بين الوزراء وأعضاء الكنيست، يؤكدون في الأحاديث الخاصة أن فايغلين يبالغ كثيراً في حجم قوته إلا أنهم يحرصون على عدم المجاهرة بذلك على الملأ وذلك لخشيتهم من التورط معه، ولإدراكهم أنهم سيكونون بحاجة إلى تأييده لدى انتخاب لائحة الحزب للانتخابات العامة المقبلة.<sup>٣٣</sup>

وقالت صحيفة «هآرتس» تعقيباً على هذه النتائج: إن فايغلين لم يكن يتوقع الفوز في الانتخابات والحلول محل نتياهو على رأس حزب الليكود، لكن كانت لديه أهداف أخرى، منها دفع حزب الليكود باتجاه تحقيق أيديولوجيا اليمين المتشدد، أي توسيع المستوطنات وتأييد البؤر الاستيطانية غير الشرعية وعرقلة التسوية السياسية مع الفلسطينيين القائمة على تقسيم أرض إسرائيل إلى دولتين. ولقد أدى تخوف نتياهو من فايغلين، حتى قبل المنافسة بينهما على رئاسة الليكود، إلى التوجه أكثر نحو اليمين، وإلى البحث عن سبل لإبقاء الخارجين عن القانون في مستوطنة ميغرون وفي البؤر الاستيطانية الأخرى في الأراضي التي نهبها من الفلسطينيين. والآن، وبعد انتهاء المنافسة، بدأ الصراع الحقيقي على هوية حزب الليكود وعلى تركيبة القائمة التي ستخوض الانتخابات المقبلة للكنيست. ويبدو أن التخوف من ازدياد قوة الكتلة التي يمثلها فايغلين يضغط على المرشحين ويدفعهم إلى اتخاذ مواقف يمينية متطرفة، أو ببساطة إلى الكشف عن مواقفهم الحقيقية التي كانوا يخفونها حتى الآن تحت غطاء رقيق من الاعتدال السياسي. ويمثل وزير التربية والتعليم غدعون ساعر طليعة هؤلاء السياسيين الانتهازيين، إذ أعلن فور ظهور نتائج انتخابات رئاسة الليكود توسيع جولات التلاميذ في الخليل، وزيارة مستوطنات معزولة بالقرب من نابلس، وصرح أن «السلام لا يتحقق باقتلاع اليهود من أرض إسرائيل»، داعياً إلى مواصلة البناء فيها. ويمثل ساعر التيار الرفض لأي تسوية واتفق داخل الليكود، فهو يحاول محو «خطاب بار - إيلان» الذي ألقاه نتياهو في حزيران ٢٠٠٩ (وأعلن فيه موافقته على حل الدولتين). ولا توجد في حزب الليكود اليوم قوة مضادة يمكنها الوقوف في وجه فايغلين وأنصاره، وتستطيع أن تفرض سياسة خارجية معتدلة، وتقدر على دعم

٣٣ - إيتمار أيجنر: «موشيه فايغلين عزز قوته داخل الليكود»، يديعوت أحرونوت، ٢ كانون الثاني ٢٠١٢.

الديمقراطية داخل إسرائيل . وعلى الرغم من أن نتنها هو الذي فاز برئاسة حزب الليكود، لكن يبدو أن فايغليين هو صاحب القرار الفعلي في الحزب، الأمر الذي لا يبشر بالخير بالنسبة إلى مستقبل إسرائيل.<sup>٣٤</sup>

وكانت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة «يديعوت أحرونوت» سيما كدمون قد أشارت في تموز ٢٠١١ إلى أن حزب الليكود يصبح يمينياً أكثر فأكثر، وكتبت تقول: لم يعد سراً أن حزب الليكود أخذ في التطرف اليميني، وإذا كان ثمة أحد يشكك في هذا فإن الوقائع التي يشهدها الكنيست الآن تؤكد هذا الأمر على نحو جليّ جداً، بدءاً بإقرار قانون منع مقاطعة إسرائيل والمستوطنات في المناطق المحتلة، مروراً بمحاولة كتلة «يسرائيل بيتينو» تسريع إقرار مشروع القانون الخاص بإقامة لجنة تحقيق برلمانية لتقصي نشاط منظمات حقوق الإنسان اليسارية والذي يحظى بتأييد عدد من أعضاء الكنيست من الليكود، وانتهاء بتقديم عضوي كنيست من الليكود (ياريف ليفين وزئيف إلكين) مشروع قانون يطالب بتحويل لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست صلاحية تعيين القضاة في المحكمة الإسرائيلية العليا . وما يجب ملاحظته هو أن المجموعة اليمينية المتطرفة في الليكود، والتي تحظى بتأييد أوساط واسعة من أعضاء الحزب، كانت في السابق تسعى نحو إطاحة رئيس الحزب ورئيس الحكومة نتنها، لكنها الآن تحاول أن تندمج داخل الحزب أكثر وأن تؤثر في قراراته . وعلى ما يبدو فإن الوزراء وأعضاء الكنيست بدأوا بالتدريج يكتفون أنفسهم ومواقفهم بما يتلاءم مع مواقف هذه المجموعة، أو أنهم على الأقل لا يقدمون على الوقوف بالمرصاد لها، وذلك لأنهم بحاجة ماسة لها لدى إجراء الانتخابات التمهيدية لاختيار قائمة الحزب في الانتخابات المقبلة . وبناء على ذلك فإن المعارضين لقانون منع المقاطعة فضلوا عدم حضور جلسة التصويت عليه في الكنيست كي لا يتم التقاط صور لهم وهم يؤيدون إقرار قانون سيء الصيت للغاية، لكنهم في الوقت نفسه حرصوا على عدم مهاجمة القانون كي لا يثيروا غضب المجموعة اليمينية المتطرفة، وكي يحافظوا على بقائهم في الانتخابات التمهيدية المقبلة.<sup>٣٥</sup>

وأشار بعض المحللين إلى أن نتنها أراد خوض الانتخابات على رئاسة الليكود كي يضمن أن يكون هو من يقود التحركات السياسية ومن يصنعها، وكي لا يضطر إلى الانجرار وراءها . لكنه مع ذلك استطاع أن يحقق إنجازين، هما: الظهور المبكر لياير لبيد، وتقديم موعد الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب كاديا.<sup>٣٦</sup>

٣٤ - هآرتس: «فايغليين هو الحاكم الفعلي في الليكود»، مقال افتتاحي، ٣ كانون الثاني ٢٠١٢ .

٣٥ - يديعوت أحرونوت، ١٥ تموز ٢٠١١ .

٣٦ - موتي توخفيلد: «المعركة الحقيقية هي التي سيشهدها حزب كاديا»، يسرائيل هيوم، ١ كانون الثاني ٢٠١٢ .

## يائير لبيد

أعلن الصحفي والمذيع التلفزيوني يائير لبيد (نجل يوسف لبيد، الوزير السابق ورئيس حزب شينوي المنحل) في ٨ كانون الأول ٢٠١١ استقالته من العمل في قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية تمهيداً لخوض الانتخابات العامة المقبلة للكنيست .

وتبين أن لبيد لا ينوي أن ينضم إلى أي من الأحزاب القائمة وسيؤسس حزباً جديداً . وقال لبيد في أحاديث خاصة : إنه أقدم على هذه الخطوة قبل أن يسن الكنيست قانوناً خاصاً بادر إلى تقديمه عضوا الكنيست كرمل شاما- كوهين (ليكود) وروني تيروش (كاديا) وينص على منع أي صحفي من الترشح للانتخابات العامة قبل مرور فترة عام واحد على ترك عمله .

وكتب لبيد في صفحته الخاصة على شبكة «فيسبوك» أنه قرر أن يدخل المعترك السياسي لاقتناعه أن إسرائيل بحاجة إلى تغيير كبير .

وأثار إعلان لبيد هذا ردات فعل كثيرة في الحلبة السياسية الإسرائيلية، فقال رئيس الطاقم الإعلامي في حزب الليكود عضو الكنيست أوفير أكونيس : إن لبيد سيكتشف على وجه السرعة أن الحياة السياسية أكثر تعقيداً من كتابة عامود صحفي أو من تقديم برنامج تلفزيوني .

ورحبت زعيمة المعارضة ليفني (رئيسة كاديا) بخطوة لبيد، وأكدت أن العمل السياسي هو أفضل طريق للتغيير .

كما أعربت رئيسة حزب العمل عضو الكنيست شيلي يحموفيتش عن ترحيبها بهذه الخطوة، لكنها في الوقت نفسه أكدت أن لبيد، شأنه شأن رئيس الحكومة ورئيسة كاديا، يمثل قيماً مضادة لقيم الاشتراكية الديمقراطية التي يمثلها حزب العمل .

وقال مقربون من رئيس الحكومة لصحيفة «معاريف» : إن لبيد سينتظر طويلاً ريثما يحين موعد الانتخابات العامة المقبلة للكنيست، ذلك بأن كل الدلائل تشير إلى أن الحكومة الحالية ستستكمل ولايتها القانونية التي تنتهي في العام ٢٠١٣ .<sup>٣٧</sup>

وبيّن استطلاع للرأي العام في إسرائيل أجرتهما صحيفتا «معاريف» و«يديعوت أحرونوت» غداة إعلان لبيد هذا ونشرت نتائجهما في ١٠ كانون الأول ٢٠١١ أن حزب كاديا برئاسة ليفني هو المتضرر الأكبر من دخوله المعترك السياسي .

ووفقاً لاستطلاع «معاريف» الذي أجراه معهد تليسيكر للاستطلاعات واشترك فيه ٥٥٠ شخصاً بالغاً يمثلون جميع فئات السكان في إسرائيل، فإنه في حال إجراء الانتخابات العامة

---

لبيد لا يريد أن ينضم إلى  
الأحزاب القائمة بل سيؤسس  
حزباً جديداً

---

---

استطلاعات للرأي تشير إلى  
أن كاديا سيكون المتضرر  
الأكبر من ترشح لبيد

---

٣٧ - معاريف، ٩ كانون الأول ٢٠١١ .

للكنيست الآن سيصبح الليكود الحزب الأكبر ويفوز بنفس عدد المقاعد التي فاز بها في الانتخابات الفاتئة (٢٧ مقعداً) ويشكل الحكومة المقبلة، بينما سيفوز حزب العمل برئاسة يحميوفيتش بـ ١٨ مقعداً (بدلاً من ١٣ مقعداً بقيت في حيازته بعد انشقاق وزير الدفاع باراك عنه)، في حين أن حزب كادما سينخفض تمثيله من ٢٨ مقعداً إلى ١٥ مقعداً، وستفوز القائمة برئاسة لبيد بـ ١٢ مقعداً.

وأظهر استطلاع «يديعوت أchronوت» الذي أجراه معهد داحف الذي تديره خبيرة استطلاعات الرأي مينا تسييمح أنه في حال إجراء الانتخابات العامة الآن سيفوز حزب الليكود بـ ٢٨ مقعداً، وحزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة ليرمان بـ ١٥ مقعداً، وكل من كادما والعمل بـ ١٣ مقعداً، وقائمة لبيد بـ ١١ مقعداً. وفي حال خوض كل من كادما وقائمة لبيد الانتخابات ضمن قائمة واحدة فإنهما سيفوزان بـ ٢٩ مقعداً، وسيفوز الليكود بـ ٢٧ مقعداً، و«يسرائيل بيتينو» بـ ١٤ مقعداً، والعمل بـ ١٢ مقعداً، ورغم ذلك فإن تحالف الأحزاب اليمينية سيبقى أكبر من تحالف أحزاب الوسط واليسار.

وتشير التوقعات إلى أن مبادئ البرنامج الذي سيتبناه لبيد وكل من يؤيده، ستراوح بين مبادئ حزب ميرتس اليساري ومبادئ حزب كادما المحسوب على تيار اليمين - الوسط، وهذا يعني أن الحزب الجديد لن ينطوي على مفاجآت مثيرة في المجال السياسي، ولا في المجال الاقتصادي - الاجتماعي.<sup>٣٨</sup>

وأعلن لبيد في مقال بعنوان «لماذا قررت دخول المعتزك السياسي» أنه «وطني إسرائيلي، ويهودي، وصهيوني»، وأن كل مواقفه تنبع من هذا الثلاث. كما أشار إلى أنه يعكف في هذه الأثناء على كتابة برنامج سياسي مفصل يتضمن سلسلة من الموضوعات «بدء بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وانهاء بالحاجة الماسة إلى دستور». ورأى أن العبارة الأساس التي ينبغي أن يبدأ بها الجدل بشأن مصير إسرائيل هي «أين المال؟»، وأضاف أن «هذا هو السؤال الكبير الذي تطرحه الطبقة الوسطى الإسرائيلية، وهي الطبقة التي قررت أن أذهب إلى السياسة من أجلها، وهدفي المعلن هو أن أمثل مصالحها... وهي الطبقة المنتجة، التي تدفع الضرائب، وتقوم بواجباتها، وتؤدي الخدمة العسكرية في قوات الاحتياط، وتحمل على كاهلها الدولة كلها، لكنها لا ترى المال». وخلص إلى أنه «لن يساوم على الحاجة إلى تغيير طريقة الحكم، وتغيير سلم الأولويات وتوزيع الموارد، ومحاربة المبتزين ومجموعات المصالح بلا هوادة، وإعادة المال إلى الطبقة الوسطى الإسرائيلية».<sup>٣٩</sup>

---

لبيد أعلن: «أنا وطني  
إسرائيلي، ويهودي، وصهيوني»

---

٣٨ - أريثيلا رينغل - هوفمان: «لبيد بحاجة إلى برنامج سياسي - اجتماعي واضح أكثر من حاجته إلى تأسيس حزب جديد»، يديعوت أchronوت، ١٠ كانون الأول ٢٠١١.  
٣٩ - يديعوت أchronوت، ١٣ كانون الثاني ٢٠١٢.

وحاول الأستاذ في قسم تاريخ إسرائيل في جامعة حيفا، البروفسور داني غوطفارين، في مقال نشره في ملحق «سفاريم» (الكتب) في «هآرتس»، يوم ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢، أن يستخلص برنامجا سياسيا محتملا للبيد بناء على مقالاته التي نشرها في «يديعوت أحرونوت»، وصدرت في كتاب مؤخرا.

ويبين غوطفارين أن عقيدة لبيد في الناحية الاقتصادية تنص على أن «شرط تحرير الطبقة الوسطى من العبودية هو التراجع عن دولة الرفاه واستبدالها بدولة المساعدات، التي تميز الأنظمة النيو- ليبرالية (الاقتصادية اليمينية). ووفقا لذلك، فإن لبيد يقلص هدف خدمات الرفاه إلى الدعم الاجتماعي لـ 'الضعفاء'، وهي الخدمات التي لا تحتاج الطبقة الوسطى إليها، لكنها مستعدة لتمويلها من الضرائب التي تدفعها». كذلك فإن لبيد يؤيد نظام الخصخصة.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، كتب غوطفارين أنه «على الرغم من أن لبيد يدعو إلى إخلاء مستوطنات من خلال تعامل نزيه مع المستوطنين، إلا إنه يتبنى الفرضيات الأساسية للحكومة الحالية تجاه الفلسطينيين. وهو يعتقد أنه لا يجوز الاعتماد على الفلسطينيين؛ وأن 'الصراع هنا هو على البقاء'، لكنه يؤيد إقامة دولة فلسطينية 'لا لأن هذا سيجلب السلام، وإنما لأنه سيكون أسهل بكثير إدارة الصراع أمام دولة كهذه'». وخلص غوطفارين إلى أن «لبيد يستخدم خطاب يحيموفيتش (رئيسة العمل) لدفع سياسة شبيهة بسياسة نتنياهو. وهذه هي خلاصة وهم التغيير الذي يطرحه كرد كاذب على تناقضات الطبقة الوسطى الإسرائيلية». ورأى أن «إسرائيلية لبيد البرجوازية من شأنها تقوية نظام الخصخصة، وزيادة تراجع مكانة الطبقة الوسطى وتعظيم تناقضاتها».

## كاديما

أعلنت رئيسة حزب كاديما عضو الكنيست تسيبي ليفني في مؤتمر صحفي خاص، في ١٨ كانون الأول ٢٠١١، تقديم موعد الانتخابات التمهيدية لرئاسة الحزب إلى يوم ٢٧ آذار ٢٠١٢، وأضافت أنها تنوي أن تفوز في هذه الانتخابات وأن تعمل من ثم على تشكيل لائحة انتخابية تضع مصلحة الدولة نصب عينها.

وأكدت ليفني أنها قررت تقديم موعد الانتخابات التمهيدية لرئاسة كاديما كي تضع حداً لعلامات الاستفهام التي يضعها البعض على زعامتها للحزب، في إشارة واضحة إلى منافستها عضو الكنيست شاؤول موفاز الذي مارس خلال الفترة القليلة الفائتة ضغوطاً كبيرة عليها لتقديم موعد هذه الانتخابات.

أكدت ليفني أنها قررت تقديم  
موعد الانتخابات التمهيدية  
لرئاسة كاديما كي تضع حداً  
لعلامات الاستفهام التي يضعها  
البعض على زعامتها للحزب

وشددت على أن الانتخابات العامة المقبلة للكنيست بدأت تلوح في الأفق، وعلى حزب كاداما أن يكون على أتم الاستعداد لها، ذلك بأن هذه الانتخابات ستحسم ما إذا كان نتياهو سيظل رئيساً للحكومة، في الوقت الذي لا يمكن فيه لأي حزب باستثناء كاداما أن يشكل بديلاً واقعياً له.

وكان موفاز قد عقد مؤتمراً صحافياً قبل المؤتمر الصحافي الذي عقده ليفني أكد فيه أن هذه الأخيرة أنهت دورها في زعامة كاداما، وأنه الشخص الوحيد القادر على أن يعيد الحزب إلى مكانة البديل الواقعي من حزب الليكود وحلفائه اليمينيين المتطرفين. هذا، وشهدت الحلقة السياسية الإسرائيلية ردات فعل كثيرة على التصريحات التي أدلت بها ليفني خلال مؤتمرها الصحافي، فقالت يحيموفيتش، رئيسة حزب العمل: إن محاولة رئيسة كاداما طرح نفسها على أنها الوحيدة القادرة على إسقاط نتياهو بائسة وغير واقعية، ذلك بأن الحزب الذي تنزعه منقسم على نفسه، ولا يملك أي أيديولوجيا، واستنفد طريقه السياسية منذ فترة طويلة.

وأضافت يحيموفيتش أن حزب كاداما لم يحقق أي هدف من أهدافه السياسية، فضلاً عن كونه حزباً مناهضاً للعدالة الاجتماعية، وبالتالي فإن البديل الوحيد للحكومة الحالية كامن في حزب العمل الاشتراكي - الديمقراطي الذي يتبنى برنامجاً شاملاً سياسياً واقتصادياً - اجتماعياً، ويسعى لتحقيق نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية للجميع، ولجعل الدولة تتحمل مسؤوليتها إزاء جميع مواطنيها.

وقال نائب وزير الصحة يعقوب ليتسمان من حزب يهدوت هتوراة (حريدي): إن اتهم ليفني الحكومة الإسرائيلية الحالية بأنها منقادة وراء الأحزاب الحريدية ينطوي على نفاق، ذلك بأنها في أثناء مفاوضات تشكيل الحكومة بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة (التي جرت في شباط ٢٠٠٩) كانت على استعداد لتلبية جميع مطالب الأحزاب الحريدية في حال موافقتها على الاشتراك في حكومة برئاستها، واقترحت على هذه الأحزاب امتيازات أكثر من الامتيازات التي حصلت عليها من رئيس الحكومة نتياهو. وقال عضو الكنيست نيسيم زئيف (شاس): إن الهدف من شن ليفني هجوماً حاداً على الحريديم هو كسب أنصار الصحافي والمذيع التلفزيوني يائير لبيد الذي استقال من وظيفته وقرر دخول المعتزك السياسي، إذ من المتوقع أن يكون الكفاح ضد الحريديم في صلب برنامجه الانتخابي.<sup>٤٠</sup>

وأعلن عضو الكنيست آفي ديختر في ١٢ شباط ٢٠١٢ أنه سيتنافس على رئاسة حزب

---

أعلن ديختر نيته للتنافس  
على رئاسة كاداما مع كل من  
ليفني وموفاز

---

٤٠ - يديعوت أحرونوت، ١٩ كانون الأول ٢٠١١.

كاديا مع كل من ليفني وموفاز ، وأنه في حال فوزه سيبدأ على الفور مفاوضات مع رئيس الحكومة ننتياهو تهدف إلى ضم كاديا إلى الحكومة كي يكون مؤثراً في الحياة السياسية.<sup>٤١</sup> وتشير تحليلات كثيرة إلى أن حزب كاديا عبارة عن سوق فكرية عجيبة غريبة، وأن هذا الأمر تسبب بإخفاقه في طرح أي برنامج سياسي - أمني واجتماعي واضح.<sup>٤٢</sup> وفي آب ٢٠١١ أشار أحد هذه التحليلات مثلاً إلى أن حزب كاديا تصرف إزاء تصعيد حالة التوتر مع قطاع غزة في ذلك الوقت على نحو أهوج، ذلك بأن رئيسه ليفني شجبت ضعف الحكومة ودعت إلى مواجهة حركة حماس بكل قوة، كما أن زميلها موفاز (رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست) طالب بشنّ عملية عسكرية واسعة النطاق تقضي على البنى التحتية لحماس . ويمكن القول إنه لو كانت ليفني الآن رئيسة حكومة وكان موفاز وزير دفاع لكانت إسرائيل في خضم حرب دموية . ويبدو أن قيادة كاديا لم تتعلم شيئاً من دروس حرب لبنان الثانية وعملية «الرصاص المصبوب» ، اللتين كانت هذه القيادة مسؤولة عنهما ، ويبدو أنها لم تستوعب حدود القوة ، ولذا فإن ردة فعلها على التصعيد الأمني الأخير لا ينم عن تفكير عميق ومدروس . ولا شك في أن كاديا يتغاضى عن حقيقة أن حماس أبدت قدراً كبيراً من النضج والمسؤولية ، كما أنه يتغاضى عن أوضاع إسرائيل المعقدة من الناحية الإستراتيجية في إثر الثورة المصرية ، فضلاً عن أنه بسلوكه هذا أثبت أنه حزب الحروب لا حزب السلام . وإذا كان كاديا ينوي فعلاً أن يقترح مستقبلاً مغايراً لدولة إسرائيل فإن أول ما يتعين عليه فعله هو أن يتغير من الأساس ، وأن يثبت أنه حزب السلام لا حزب الحروب .<sup>٤٣</sup>

ومعروف أن ليفني تتبنى برنامج المفاوضات والمزيد منها مع الفلسطينيين لضمان مصالح إسرائيل الحيوية ، وهو ما دأبت على تأكيده خلال العام الفائت .

وهذا ما أكدته مثلاً في مقال لها نُشر في صحيفة «معاريف» بالتزامن مع استحقاق أيلول وكتبت فيه من جملة أشياء أخرى ما يلي : «إنني أؤمن بعدالة الصهيونية ، وأعارض المسعى الفلسطيني لدى الأمم المتحدة ، لكنني على عكس ننتياهو اقترحت سبيلاً مضموناً لوقف هذا المسعى ، وهو العودة إلى المفاوضات . قبل عامين ونصف العام فقط أجريت باسم دولة إسرائيل مفاوضات مع الفلسطينيين من دون شروط مسبقة ، ومن دون تجميد الاستيطان ، ومن دون اشتراط حدود ١٩٦٧ . ويعلم ننتياهو أننا في هذه المفاوضات حرصنا على تحقيق كافة المصالح الوطنية والأمنية الإسرائيلية

---

تشير تحليلات كثيرة إلى أن حزب كاديا عبارة عن سوق فكرية عجيبة غريبة، وأن هذا الأمر تسبب بإخفاقه في طرح أي برنامج سياسي - أمني واجتماعي واضح.

---



---

ليفني تتبنى برنامج المفاوضات والمزيد منها مع الفلسطينيين لضمان مصالح إسرائيل الحيوية، وهو ما دأبت على تأكيده خلال العام الفائت

---

٤١- معاريف، ١٣ شباط ٢٠١٢ .

٤٢- ידיעות أحرونوت، ١٠ كانون الأول ٢٠١١ .

٤٣- آري شافيط : «كاديا أثبت أنه حزب الحروب»، هآرتس، ٢٥ آب ٢٠١١ .

التي يحرص هو على الحديث عنها في كل خطاب وفي كل مكان، باستثناء المكان الوحيد المهم فعلاً، أي غرفة المفاوضات. لقد وقف العالم إلى جانبنا ودعم حربنا ضد الإرهاب، ولم يتحدث أحد في الأمم المتحدة عن إقامة دولة فلسطينية، واستقبل زعماء إسرائيل بترحاب في الأمم المتحدة وفي كل أنحاء العالم، الأمر الذي لم يعد قائماً اليوم. ومنذ الانتخابات الأخيرة قلت لتتيا هو: فكر بمصلحة إسرائيل لا بمصلحة الائتلاف الحكومي، فكر كزعيم دولة لا كرجل سياسي، بادر إلى عملية تفاوض جدية تؤدي إلى تسوية وتحول دون التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة. وهذا ما قلته له قبل سفره الأخير، فالهدف هو المفاوضات وليس الخطابات، وعندما يتحول الاهتمام الدولي إلى الفلسطينيين ستتنفس إيران الصعداء. وعندما لا تكون هناك عملية سياسية، فإن هذا سيكبل يدي الجيش الإسرائيلي في حربه على الإرهاب. وهذا ما حدث طوال العام الماضي، وما جرى مؤخراً في الجمعية العامة للأمم المتحدة»<sup>٤٤</sup>

### قيادة نسائية لحزبي العمل وميرتس

فازت عضو الكنيست شيلي يديموفيتش برئاسة حزب العمل في ختام الجولة الثانية من الانتخابات التي جرت في ٢١ أيلول ٢٠١١ وتنافست خلالها مع عضو الكنيست عمير بيرتس (رئيس الحزب الأسبق).

واشترك في هذه الجولة ٦١ بالمئة من أعضاء الحزب، أي أقل ب ٥ بالمئة من عدد الأعضاء الذين اشتركوا في التصويت خلال الجولة الأولى التي جرت قبلها بعشرة أيام. وقال مسؤولون رفيعو المستوى في حزب العمل إنهم لا يتوقعون أن تهدأ المعارك داخل الحزب بعد ظهور هذه النتيجة.

ويديموفيتش هي صحافية ومذيعة تلفزيونية سابقة، وعضو في الكنيست منذ العام ٢٠٠٦، وكان بيرتس هو من جندها للانضمام إلى حزب العمل وخوض انتخابات الكنيست ضمن لائحته.

وقالت يديموفيتش بعد فوزها إنها ستعمل على أن يكون حزب العمل بديلاً حقيقياً لحزب الليكود وسياسته، ولا سيما أن حزب كاديفا لا يشكل مثل هذا البديل في الخريطة السياسية الإسرائيلية الحالية لأنه يتبنى النهج الاقتصادي الرأسمالي النيو ليبرالي نفسه الذي يتبناه الليكود.

وأضافت أن الهدف الذي تتطلع إليه هو أن يكون حزب العمل في وسط الخريطة

٤٤ - تسيبي ليفني: «المفاوضات بدلاً من الخطابات»، معاريف، ٢٦ أيلول ٢٠١١.

السياسية، وذلك كي يتمكن من استقطاب قوى كثيرة من حوله تشمل اليمين واليسار، والعلمانيين والمتدينين، واليهود والعرب، مؤكدة أنها تنوي أن تعقد لهذا الغرض اجتماعات خاصة مع جميع الذين تنافسوا معها على منصب رئيس الحزب خلال جولتي الانتخابات. وتعتبر يحيموفيتش أول امرأة تتولى منصب رئيس حزب العمل منذ أواخر ستينيات القرن العشرين الفائت، حين تولت غولدا مئير المنصب ذاته.

من ناحية أخرى قال عضو الكنيست كرميل شاما- كوهين (ليكود): إن انتخاب يحيموفيتش رئيسة لحزب العمل جيد لليكود، ذلك بأنها في الانتخابات المقبلة ستستقطب لمصلحة حزبها ناخبين من حزب كاديفا ولن تشكل أي خطر على ناخبي الليكود. وكانت تقديرات سابقة أشارت إلى أن بيرتس أكثر قدرة من يحيموفيتش على استقطاب أصوات لحزب العمل من ناخبي الأحزاب اليمينية كما أثبت ذلك لدى خوض الانتخابات العامة على رأس لائحة العمل في العام ٢٠٠٦.

ورأت سيما كدمون، محللة الشؤون الحزبية في «يديعوت أحر ونوت»، أن انتخاب يحيموفيتش لرئاسة حزب العمل جيد لنتنياهو، لأن من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف قوة حزب كاديفا أكثر فأكثر في الانتخابات العامة المقبلة، وإلى بقاء تكتل الأحزاب اليسارية أضعف بكثير من تكتل الأحزاب اليمينية.

وأضافت: معروف أن نتنياهو يفضل يحيموفيتش لأن احتمال إقامة ائتلاف حكومي معها في المستقبل سيكون أكبر من احتمال إقامة ائتلاف كهذا مع بيرتس الذي تنافس معها على منصب رئيس حزب العمل. ويبدو أنه لهذا السبب بالذات تدخل عدد من كبار المسؤولين في حزب الليكود في انتخابات رئيس حزب العمل وعملوا على ترجيح كفة يحيموفيتش. وفي الحقيقة، فإن أحزاب الليكود وكاديفا وعتسماوت تدخلت بهذا القدر أو ذاك في عملية انتخاب رئيس العمل. وبناء على ذلك فإن أول مهمة مطروحة أمام يحيموفيتش الآن بعد انتخابها هي إثبات أنها لن تتنازل عن مواقف حزب العمل التقليدية وخصوصاً على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي، ذلك بأن انتخابها يعكس رغبة في تأجيج الجدل بشأن أوضاع إسرائيل الاقتصادية - الاجتماعية وعدم حصره في الجوانب المتعلقة بالصراع السياسي - الأمني فقط. أمّا بالنسبة إلى بيرتس فإن الذين يعرفونه عن كثب يؤكدون أنه سيواجه صعوبة كبيرة في القبول بزعامة يحيموفيتش لحزب العمل، وبالتالي فإنه سيقف أمام خيارين لا ثالث لهما: إمّا الانشقاق عن حزب العمل، وإمّا البقاء فيه والتوصل إلى تفاهات مع رئيسة الحزب المنتخبة.<sup>٤٥</sup>

---

من شأن انتخاب  
يحيموفيتش أن يؤدي إلى  
أضعاف حزب كاديفا

---

تجدد الإشارة إلى أن يحييموفيتش أكدت في سياق مقابلة مطولة أجرتها معها صحيفة «هآرتس» قبل هذه الانتخابات (في ١٩ آب ٢٠١١) أنها لا ترى أن المشروع الاستيطاني يعتبر خطيئة أو جرماً، ورفضت الاعتراف بأن سبب تدهور الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية وغياب دولة الرفاه في إسرائيل يعود إلى رصد ميزانيات وموارد هائلة للاستيطان .

ومما قالته: «أنا بالطبع لا أرى في المشروع الاستيطاني خطيئة وجرماً، وفي حينه كان هناك إجماع مطلق من حول ذلك، وإن من نهض بالاستيطان في المناطق (الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧) هو حزب العمل، وهذه حقيقة تاريخية». وأضافت أنها ترحب بانضمام المستوطنين إلى الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل معتبرة أن «إحدى الدلالات الأكثر أهمية لهذه الاحتجاجات هي عدم رفع الشعارات التقليدية السياسية، ووجود لغة جديدة وموحدة» .

وعقبت على تعالي أصوات كثيرة في إسرائيل مؤخراً تقول: إنه لو استثمرت المبالغ الهائلة التي تم رصدها للمستوطنات في داخل إسرائيل لكان الوضع فيها أفضل ولما قامت الاحتجاجات الآن، قائلة: «إنني أعرف هذه المعادلة وأعرف أيضاً وجهة النظر التي تقول إنه إذا ما قلصنا الميزانية الأمنية إلى النصف فإن الوضع سيكون أفضل، وهذه وجهة نظر لا علاقة لها بالواقع». وأضافت أنها تعارض وجهة النظر هذه «لأنها ليست صحيحة من ناحية الحقائق رغم أنها تبدو فرضية علمية، فالمدرسة التي تتم إقامتها في المستوطنات وتحوي عدداً معيناً من التلاميذ ستكلف مبلغاً مماثلاً فيما لو أقيمت داخل إسرائيل مع عدد التلاميذ نفسه» .

ورفضت فكرة مقاطعة منتجات المستوطنات بقولها «أنا لا أؤيد المقاطعة» .

وانتقدت عدداً من الشخصيات السياسية الإسرائيلية وأبرزها رئيسة حزب كاديما ليفني قائلة إن «كاديما من الناحية الاقتصادية هو حزب أكثر نيو- ليبرالية من حزب الليكود، كما أن ليفني هي نيو- ليبرالية بصورة لا لبس فيها» .

وأردفت أن الوضع الحالي في الحلبة السياسية الإسرائيلية عبارة عن «حفلة تنكيرية أقدم الأشخاص المشتركين فيها والذين تنكروا بالمطلق للقضايا الاقتصادية والاجتماعية على تغيير خطابهم بصورة مفاجئة» عقب الاحتجاجات .

وحول ما إذا كانت يحييموفيتش تعتبر نفسها مرشحة لرئاسة الحكومة قالت إن «هذا مؤكد كحل في المستقبل، لكنه لا يعتبر غاية واقعية الآن» .

وقد حدثت هذه المقابلة بالأستاذ الجامعي نيسيم كلدرون إلى نشر مقال في الموقع

الإلكتروني التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» (في ٢١ آب ٢٠١١) تحت عنوان «لا أثق بشيلي يديموفيتش» ذكر فيه أنه قبل ستة أعوام صرحت يديموفيتش في مقابلة أدلت بها لصحيفة «هآرتس» ذاتها بما يلي: «في الوقت الذي اختفت فيه هنا دولة الرفاه، قامت دولة رفاه بديلة وراء (شرق) الخط الأخضر. وهناك تتوفر أماكن عمل وميزانيات عالية للثقافة. وواضح تماماً أن هذا المشروع الاحتلالي الضخم أضرب باقتصاد الدولة وبشبكة الضمان الاجتماعي فيها».

وأضاف: إن يديموفيتش ترتكب أفضع خطأ يمكن أن يقترف بحق جيل الشباب، فهي تتملقهم، وتمتطي صهوة جواد وتمضي مسرعة تدوس على كل ما في طريقها، وتدوس حتى على نفسها وماضيها، وذلك بعد أن خيل لها أنها ستكون السياسية التي ستفوز بأصوات المعتصمين في خيام الاحتجاج. لكنها تلحق الضرر بنفسها أكثر من أي شخص آخر، فهي تكشف للمعتصمين في الخيام الوجه الأكثر قبحاً للسياسة، هذه السياسة التي سئموا وهربوا منها. ويبدو لي أن يديموفيتش عاجزة عن فهم الرياح التي تهب داخل خيام الاحتجاج. فهؤلاء الشباب لا يسعون وراء المال فقط، وهذا ليس مطلبهم الرئيس. لقد مضى على اعتصامهم في الخيام أكثر من شهر بسبب انعدام العدالة في توزيع الأموال، وليس بسبب توزيع الأموال فقط. وغياب العدالة أسبق وأهم وأجمل من المال.

---

زهافا غالوون رئيسة لحزب  
ميرتس

---

على صعيد آخر انتخب المؤتمر العام لحزب ميرتس الذي عقد في ٧ شباط ٢٠١٢ عضو الكنيست زهافا غالوون رئيسة للحزب، وذلك بأكثرية ٦٠ بالمئة من أصوات أعضاء المؤتمر. وقد حصل منافسها الرئيس عضو الكنيست إيلان غيلوون على ٣٧ بالمئة من الأصوات، بينما فاز المتنافس الثالث وهو أوري أوفير، من شبيبة الحزب، بـ ٣ بالمئة.

وألقت غالوون بعد فوزها خطاباً في المؤتمر أكدت فيه أن ميرتس يعتبر الحزب اليساري الوحيد في إسرائيل، وأن البلد بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى حزب يرفع لواء الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن وذلك في ضوء الهجمة الشاملة التي تشنها الحكومة والكنيست على المبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي.<sup>٤٦</sup>

## إجمال: هل إسرائيل على أعتاب انتخابات مبكرة؟

فجر تواتر الحراك الحزبي السالف جديلاً بشأن ما إذا كانت إسرائيل على أعتاب انتخابات مبكرة في العام الحالي - ٢٠١٢ .

وتفجر الجدل على نحو خاص في ضوء تصريحات أدلى بها عدة وزراء في الليكود لصحيفة «معاريف» غداة انتخابات رئاسة الحزب وقالوا فيها: إن ننتياهو ينوي بعد فوزه أن يدرس إمكان تقديم الانتخابات العامة المقبلة للكنيست إلى شهر تشرين الأول المقبل، وذلك كي يستغل شعبيته الكبيرة كما يتبين من استطلاعات الرأي العام الأخيرة، وحقيقة عدم وجود منافس قوي له في الأحزاب الأخرى، وكذلك كي يجعل فترة استعداد الأحزاب المنافسة لهذه الانتخابات قصيرة. وأكد بعض الوزراء أن رئيس الحكومة سيدرس هذا الأمر فقط بعد انتهاء الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب كاديما، وقبل انتخابات الرئاسة الأميركية.<sup>٤٧</sup>

وقال الوزير العمالي السابق عوزي برعام: إن ثمة من يعتقد أن العام ٢٠١٢ سيكون عام انتخابات في إسرائيل، وإن ننتياهو وليبرمان وصلوا إلى هذه القناعة. وهذا ليس مفاجئاً، إذ يعتقد ننتياهو، وهو محق في اعتقاده، أن شعبيته وسط الجمهور ستمنح حزبه تأييداً واسع النطاق، وحتى ليبرمان مستعد لهذه المجازفة. ويمكن أن نضيف إلى هذه المعادلة تراجع حزب كاديما والاستقرار الحالي لحزب العمل، الأمر الذي يجعل من الصعب إيجاد بديل جدي للسلطة الموجودة حالياً.<sup>٤٨</sup>

وبحسب محللة الشؤون الحزبية سيما كدمون فإن ائتلاف حكومة ننتياهو يبدو حالياً مستقرًا وقويًا، ولا يتهدهه أي خطر في الأفق المنظور، وهذا ما أكده ليبرمان (رئيس حزب «يسرائيل بيتينو»)، في تصريحات خاصة لصحيفة «يديعوت أحرونوت» شدد خلالها على أن حزبه ليست لديه في الوقت الحالي أي مصلحة في إسقاطها. كما أكد أنه يمكن التوصل إلى حل وسط داخل الحكومة فيما يتعلق بالخلافات إزاء «قانون طال» الذي ينص على إعفاء الشبان اليهود الحريديم (المتشددين دينياً) من الخدمة العسكرية الإلزامية والذي يؤيد رئيس الحكومة تمديد العمل به بينما يعارض ليبرمان ووزراء حزبه أي تمديد له بعد انتهاء مفعوله بعد نحو نصف عام.

وتضيف: لا شك في أن الأحزاب الأخرى الشريكة في الائتلاف الحكومي، وفي مقدمها حزبا عتسماؤوت و «البيت اليهودي»، غير راغبة في تقديم موعد الانتخابات

---

ثمة من يعتقد أن العام ٢٠١٢  
سيكون عام انتخابات في  
إسرائيل، وإن ننتياهو وليبرمان  
وصلوا إلى هذه القناعة

---

٤٧ - معاريف ١ شباط ٢٠١٢ .

٤٨ - يسرائيل هيوم، ٥ كانون الثاني ٢٠١٢ .

العامّة المقبلة . لكن على الرغم من ذلك فإنّ الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب كاديما ، ربما تعيّر هذه الأجواء المستقرة في الساحة السياسية الإسرائيلية ، وذلك وفقاً لما ستبينه نتائج استطلاعات الرأي العام بعد تلك الانتخابات ، وأساساً فيما يتعلق بمكانة حزب كاديما ، ومكانة الحزب الجديد الذي يترأسه يائير لبيد<sup>٤٩</sup> .

ويرى كبير المحللين السياسيين في «يديعوت أحرونوت» ناحوم برنياع أنّ نتياهو أثبت حتى الآن أنه فنان قدير في الحفاظ على البقاء .

وأضاف : ما زلنا نذكر جيداً أنّ نتياهو تعهّد في الخطاب الذي ألقاه في ٣٠ نيسان ٢٠٠٩ ، عشية تقديم حكومته في الكنيست ، بتحقيق ما يلي : كبح البرنامج النووي الإيراني و «الإرهاب» ؛ دفع اتفاق السلام مع الفلسطينيين قدماً ؛ توفير أماكن عمل جديدة ؛ حل مشكلات العاطلين عن العمل والمسنين والمستضعفين ؛ إحداث ثورة في جهاز التربية والتعليم ؛ تعزيز قوة الشرطة الإسرائيلية من أجل مكافحة الجريمة ؛ إتباع سياسة مساواة بين اليهود والعرب ودمج المواطنين العرب في الاقتصاد الإسرائيلي ؛ تعزيز الوحدة الوطنية . ولا شك في أنّ نتياهو اصطدم فور تسلمه مهمات منصب رئيس الحكومة في إثر ذلك الخطاب بضغوط وأمور اضطرابية كثيرة كتلك التي يواجهها عادة جميع رؤساء الحكومة في إسرائيل ، وعندها أصبح هدف الحفاظ على البقاء يحتل المرتبة الأولى في سلم أولوياته . ويمكن القول إنه حتى الآن أثبت أنه فنان قدير في هذا الشأن ، ولعل أكبر دليل على ذلك هو أنّ حكومته ما زالت تحظى بالاستقرار . في المقابل ، فإنّ سعي نتياهو للحفاظ على بقاء حكومته جعله يتماشى مع أيّ مناورة سياسية ، وبالتالي فإنه يبدو أحياناً يمينياً أكثر من اليمينيين ، وحريدياً أكثر من الحريديم ، وأحياناً أخرى يبدو علمانياً أكثر من العلمانيين ، وشعوبياً أكثر من أتباع وزير الخارجية ليرمان ، وأكثر حرصاً على تلبية المطالب الاجتماعية من حركات الاحتجاج . ومع أنّ رئيس الحكومة لم يتعهد في خطابه المذكور أعلاه بتطبيق قانون التعليم الإلزامي المجاني في إسرائيل بدءاً من سنّ ٣ أعوام ، إلّا إنه بذل أقصى ما في وسعه كي تصادق الحكومة الإسرائيلية على هذا القانون ، وذلك يعود أساساً إلى رغبته في الحؤول دون اندلاع حملة احتجاج اجتماعية ومطلبية أخرى على غرار الحملة التي اندلعت في الصيف الفائت ، وإلى رغبته في الحفاظ على بقاء الحكومة واستقرارها .<sup>٥٠</sup>

وبحسب آراء بعض المعلقين<sup>٥١</sup> ، فإنّ استطلاعات الرأي العام التي تتوقع حصول

٤٩ - يديعوت أحرونوت ، ١٠ شباط ٢٠١٢ .

٥٠ - يديعوت أحرونوت ، ٩ كانون الثاني ٢٠١٢ .

٥١ - معاريف ، ٢٧ كانون الأول ٢٠١١ .

حزب الليكود الحاكم على أكثر من ثلاثين مقعداً، وتراجع حزب كاديما إلى ما دون العشرين مقعداً، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها إسرائيل في موضوعي إيران والاقتصاد، من شأنها أن تؤثر في نتياها وتدفعه إلى تقديم موعد الانتخابات والخروج منها بتفويض واضح وقاطع بإدارة شؤون الدولة وفقاً لرؤيته للأمر .

ويقال: إن رئيس الحكومة بحث واستشار عدداً من أصحاب الرأي في شأن تقديم موعد الانتخابات، كما التقى رؤساء الكتل التي يتألف منها الائتلاف الحكومي الذين بلّغوه أن لا مصلحة لهم الآن في تقديم موعد الانتخابات .

علاوة على ذلك، فإن على نتياها أن يأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيين سيؤثران في الخريطة السياسية المستقبلية هما: يائير لبيد، وأرييه درعي (الزعيم السابق لحزب شاس، الذي أعلن أنه سيخوض الانتخابات المقبلة)، فانضمام هذين الاثنان إلى الحياة السياسية قد يؤدي إلى قيام ائتلاف مختلف تماماً عن الحالي .

وتساءل هذا البعض: إذا كان هذا هو واقع الحال اليوم، لماذا يرغب نتياها في تقديم موعد الانتخابات في وقت لديه حكومة مستقرة، وشعبية كبيرة وسط الجمهور؟، وفي الوقت نفسه قدر أن تقديم موعد الانتخابات هو أمر مستبعد الآن، وأن الحكومة الحالية ستصمد حتى انتهاء ولايتها شرط عدم حدوث أي طارئ يؤدي إلى قلب الأوراق رأساً على عقب، وهو أمر وارد الحدوث في ضوء حالة عدم الاستقرار المسيطرة على الشرق الأوسط .

